

نص اتفاقية المرسى

المنعقدة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقاً لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقاً لعرى المودة بين العاهرين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بايار بولس كامبول وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان اللجيون دونور صنف أوقيسيه ونيشان الافتخار العهد من الصنف الأكبر . . الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بادخال الإصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها .

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وخمسين ألفاً - ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة :

(أولا) المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا .
(ثانيا) مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية
أى مليون ومائتى ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة
ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكاملة للمعاهدة المعقودة فى ١٢
مايو سنة ١٨٨١ فى ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها
الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية
للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم فى أقرب فرصة
ممكنة وإبذانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميها .
وكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الإمضاء

على باى - بولس كامبول

مطالبنا

هذه المطالب التي قدمها الحزب الحر الدستوري القديم بواسطة وفده الذي رأسه للرحوم الشيخ عبد العزيز الشعالبي لمؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ وضمنها كتابه الشهير « تونس الشهيدة » وهي أول مطالب قدمت في طرق تونس بعد الحرب العالمية الأولى .

إذا صح ماتدعيه الحكومة والبرلمان الفرنسيين وماتعلنه معاهدات الحماية من أن الوصاية المفروضة على بلادنا ليس لها إلا هدف واحد برىء من كل غرض وهو أن ترتفع بنا إلى (مستوى الشعوب القادرة على حكم نفسها بنفسها) فإن على فرنسا واجباً خطيراً لا ينبغي أن تتردد في النهوض به وهو تعديل النظام الذي نخضع له تعديلاً حاسماً ، ذلك النظام الذي لم يكتب له البقاء حتى اليوم إلا على حساب كرامتنا — ولم يقم إلا على الضغط والظلم والإرهاب وهي الرسائل المألوفة التي لا مفر عنها لكل نظام أقيم على العنف والطغيان .

إن الشعب التونسي الذي يعرف حقوقه قد تفتحت عيناه على ضوء المبادئ والمثل التي غمرت العالم المتمددين ، وهو يطالب بتغيير حاسم في نظام حال بينه وبين بلوغه أمانيه ردحاً طويلاً من الزمان ، إنه يطالب الشعب الفرنسي بأن يرد له ثمرة انتصاراته التي نالها بشق الأنفس ، يطالب بحرياته وبنظامه الدستوري القائم على المسؤولية والفصل بين السلطات .

وإنه لمن عجائب الأمور أن تدافع فرنسا دفاعاً حاراً عن الشعوب

الضعيفة المضطهدة من دول أخرى بينما لا تزال هناك أم تعاني الأمرين من حكمها .

إن خير برهان تقدمه إلينا على صدق دوافعها الإنسانية هو إقرار حرياتنا العامة المضيق وتطبيق المعاهدات التي تربطنا بها نصا وروحا حتى لا تكون هذه المعاهدات حبرا على ورق .

إننا لنذكرها واجبها نحونا ، هل نذكرها بخمسة وأربعين ألفاً من قتلانا وجرحانا في الحرب من مجموع المحاربين البالغ عددهم خمسة وستين ألفاً وهبوا أرواحهم لحماية فرنسا في ساعات الهزيمة المظلمة ، ولكننا نذكرها فحسب بأنها في الوقت الذي تعد فيه الشعوب الواقعة تحت سلطانها بالخلّاص وتعبّر لها عن رغبتها في تحريرها — وهي وعود أفلاطونية لا رجاء فيها — نذكرها بأن إيطاليا التي شعرت بتطور الأفكار والعقل والمعنويات بين شعوب العالم قد بدأت تعمل فمُنحت طرابلس وهي تتمتع بالحكم الذاتي نظاما يكفل لها العدالة والحرية ، ومع ذلك فنحن لانصدق أن الشعب الفرنسي قد أنكر مبادئه أو أنه قد تنكر على هذا النحو الفظيع لسكل ماضيه في الثورة من أجل تحقيق الحرية المقدسة للأفراد وللجماعات على السواء .

وإننا لنبسط له مطالبنا واثقين ثقة وطيدة من أن تحقيقها في القريب العاجل سيكون علاجاً لما نقاسيه من عذاب لا يحتمل . هذا وما من فكرة عن كراهية الأجانب تخطر ببالنا أو تردد في نفوسنا ونحن نضع على رأس مطالبنا :

١ — أن يعتبر تونسيا وأن يتمتع بكافة حقوق المواطن التونسي

وواجباته إذا رغب في ذلك - كل من ولد أو أقام عشر سنوات متواصلة
وبمحض إرادته على أرض تونس .

٢ - أن تكفل الحرية الشخصية كفالة تامة لا يجوز عليها الاستثناء
إلا في الحالات القانونية التي يترك تقديرها لمحاكم القانون العام .

حرية العمل .

حرية الاجتماع .

حرية الرأي .

حرية النشر .

حرية التظلم .

أن لا تمس البيوت والممتلكات بسوء وبذلك يلغى هذا الإجراء
الشاذ الذي تتبعه الحكومة في تفتيش البضائع والممتلكات أو مصادرتها .
أن يتساوى الجميع أمام القانون وأمام المحاكم العامة ، وبذلك تقتضى
ويلغى الإعفاء من الضرائب الجمركية فيساهم كل بقدر طاقته ومملكاته
ودخله في الصالح العام دون تمييز في الجنس أو الوطن .

أن يكون لكل تونسي مهما تكن جنسيته أو ديانتته التي ينتسب
إليها الحق في الالتحاق بالوظائف العامة على اختلافها والمعياري هو الكفاءة
والاستحقاق وحدهما .

أن يكون للحكومة التونسية الحق في إلحاق الأجانب في وظائفها ،
على أن تحتفظ للفرنسيين بالأولية في الانتفاع بالمصالح العامة .

أما الأجانب فيهم بحكم أعمالهم ووظائفهم مسؤولون أمام هيئات
القضاء التونسية .

٣ - تنظيم السلطات العامة :

أن تكون السلطة التنفيذية وراثية في الأسرة الحاكمة وأن يختار من بين أعضائها أكبرهم سناً وذلك وفقاً للقواعد المتبعة في المملكة .
أما الأمر الذي يتولى شئون الحاكم والذي يجمع في يديه كل مميزات السلطة التنفيذية . من سلطة تنظيمية وتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية ، ومن حقه في منح الرتب فيكون مسئولاً أمام المجلس الأعلى عن الأعمال التي تتم في أثناء مباشرته لوظيفته وهذه المسئولية تشمل الوزراء الذين يجب عليهم أن يستقيلوا إذا ما سحب المجلس الأعلى ثقته منهم .

والسلطة التشريعية يتولاها المجلس الأعلى الذي يتألف من ستين عضواً عن المواطنين التونسيين يعين رئيس الدولة عشرة منهم ، وينتخب الشعب باقي الأعضاء لمدة أربع سنوات وذلك في انتخاب يجري على نطاق واسع .
وتنتخب هيئة الجمعية العامة لمدة عام واحد على أن يعاد انتخابها ، وتكون هيئة المجلس الأعلى دائمة ويتفرع من هذا المجلس هيئة استشارية ينتخبها المجلس الأعلى نفسه ، وتنهض بالمهام العامة كإعطاء الرأي لرئيس الدولة أو للوزراء إذا طلب منهم إبداء الرأي في الأمور التي لا تستوجب ضروره اجتماع المجلس الأعلى وإعداد المسائل التي يجب أن يترك البت فيها للمجلس الأعلى وتعيين مواعيد الجلسات .

ويتمتع أعضاء الهيئة الاستشارية بالحصانة البرلمانية خلال مدة انتخابهم وللسلطة التنفيذية أن تضع القوانين بالاتفاق مع المجلس الأعلى .
ولرئيس الدولة أن يوقع القوانين التي تصبح نافذة بعد نشرها في الجريدة الرسمية للدولة ، ويجب أن يتم هذا النشر في الشهر التالي لفرضها .

ويناقش المجلس الأعلى الأمور العامة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام ويناقش في كل عام الميزانية والضرائب وذلك في حدود ما تسمح به الالتزامات والقواعد الدولية (١) .

٤ — أما مراكز الإدارة المالية (العمال) والقرى والمدن التي يجب أن تأخذ بنظام البلديات والقبائل فينبغي أن تكون لها جميعاً شخصيتها المعنوية وأن تزود بمجالس قيادة مستقلة منتخبة يرأسها القائد (العامل) . وينتخب العمدة لرئاسة المجالس الأخرى .

٥ — إنشاء نظام تشريعي ذو سلطة قضائية مستقلة ممثلة في جميع مراتبها ودرجاتها . إن العدالة يجب أن تكون صادرة عن السيادة التونسية .

وتحتم مطالب بإعادة تنظيم المحاكم التونسية وخاصة (الشرعية) وهي محكمة ثابتة للقانون العام على أسس إدارية سليمة عادلة ، ويستثنى من ذلك محاكم الشريعة الإسرائيلية وفرنسية التي يجب أن تنظر في الأحوال الشخصية للمسلمين واليهود والأوربيين على التتابع .

إلغاء المحاكم الاستثنائية ووضع نظام كامل باللوائح ونشره رسمياً بلا إبطاء .

٦ — حرية التعليم :

أن يكون التعليم في المرحلة الأولية إجبارياً للأولاد وأن يكون باللغة العربية ، ويصبح تعليم اللغات الأجنبية إجبارياً في المراحل الثانية والعالية على أن تكون لغة الفرنسية الأفضلية على غيرها من اللغات .

الترجى في إنشاء مدارس التعليم الثانوي والصناعي والعالي والمهني وذلك كلما اقتضت الحاجة إنشاؤها .

إنشاء مدرسة عالية من معلمين تونسيين وذلك لتوطيد نظم التعليم العربى .

جمع مبالغ وافرة من المال ينفق منها على معاهد تتولى أمور التربية العقلية والحلقية والمهنية للشعب ، وأن تخصص ربع سنوى للشبيبة التونسية المبعوثة إلى جامعات أوروبا .

٧ - مسح الأراضى والإبقاء على نظام المال العقارى المنصوص عليه فى معاهدة « تونس » الاعتراف للقبائل بحق الملكية للأراضى التى تعيش عليها .

تغيير نظام المحاكم المختلطة وتحويلها إلى محاكم مؤلفة من قضاة حقيقيين لهم الاستقلال الكافى وأن يكون المرجع فى أحكامهم دائماً إلى جهة الاختصاص وهى المحاكم الشرعية وهى الهيئة التشريعية الوحيدة المختصة بمسائل الملكية . وأن يشترك التونسيون على قدم المساواة مع الأجانب فى شراء أراضى الدولة .

أن يحال بين الحكومة وبين التدخل فى المنشآت الاقتصادية الخاصة بالأفراد إلا إذا كان المقصود من التدخل الإشراف عليها لحمايتها وتشجيعها وذلك من الصفات الطبيعية المألوفة من حكومة تدرك وظيفتها إدراكاً سليماً .

أن يكون من أول ما يعنى به النشاط الإدارى هو إصلاح نظام الرى والدعاية وتعميم الأساليب النافعة للصالح العام . تنظيم الثروة القومية من زراعة وتجارة وصناعة وتشجيع التبادل .

٨ - تعميم الأعمال التى تهدف للصالح العام فى البلاد حيث تقضى

الضرورة بالقيام بها على أن تراعى في ذلك المصالح الاقتصادية وحدها فلا يكون الغرض منها منفعة شخصية لطبقة معينة من السكان .

٩ — أن يكون لطوائف العمال والموظفين والصناع والمستخدمين الحق في تأليف نقابات مهنية وأن يكون لهم حق الإضراب عن العمل .

١٠ — أن تشرع قوانين اجتماعية تهدف إلى حماية الطفل والمرأة والعجائز وأن يصلح من نظام المساعدة والإحسان والإغاثة .

ميثاق المؤتمر الوطني العام

الذي أجمعت عليه ووقعته نواب الأحزاب والهيئات التونسية
إن المؤتمر الوطني التونسي المنعقد في ٢٦ من رمضان الممزم عام ١٣٦٥
الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ — بعد أن درس حالة البلاد السياسية واستمع
لمختلف الخطباء صادق بالإجماع على العريضة التالية :

حيث أن البلاد التونسية كانت قبل سنة ١٨٨١ دولة ذات سيادة
مربطة بالخلافة العثمانية برابطة روحية أكثر منها سياسية وحيث أن سيادة
البلاد معترف بها من جميع الدول وقد أبدتها المعاهدات العديدة التي أبرمت
مع الدول الأجنبية .

وحيث أن فرنسا التي كانت تؤيد نظرية استقلال البلاد التونسية لدى
الحكومة العثمانية قد فرضت على تونس معاهدة وقع عليها الأمير الصادق
باى تحت الضغط ولم يصادق عليها الشعب .

وحيث أن معاهدة باردو لم تكن لفصل البلاد التونسية عن المجموع
الدولى ولم تبلغ سيادتها الخارجية والداخلية .

وحيث أن الحماية قد استجالت بعد مضي خمس وستين سنة إلى نظام
استغلالي استعماري يجرد به الحامى المسمى من سيادته ومن خيراته تجريداً
منظماً في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاوية المرسى ومنطوقهما يقضيان
بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوساطة بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة وحلت محل
الدول المحمية في مباشرة السيادة والتصرف في الشؤون العامة .

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لسمو الملك حتى أصبح حضرته شبيهاً بموظف شرفي سامي مضغوط على حريته الشخصية كما أن وزراء الدولة التونسية الذين نزلوا بهم إلى لقب وزراء سمو الباي صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل وكما أن العمال أصبحوا أعواناً ينفذون أمر المراقبين الفرنسيين وكذلك نزلت في جميع الميادين الأخرى سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندت لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث أن تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان الفرنسي اعتداء جديد على السيادة التونسية ونقص خطير لأساس الوضعية الدولية للحماية .

وحيث أن فرنسا بعد ما التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى خلعت عنوة ملك البلاد الشرعي المنصف باي متعدي على القواعد الأصولية للدين الإسلامي .

وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأت عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق ولا هو حكم ذاتي وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المسؤوليات .

وحيث أن الدولة الحامية سلكت منذ بداية عهد الحماية سياسة تفجير الأهلى بتجريدته من أخصب أراضيه وبمنح الموظفين (وجلاهم فرنسيون) أكثر من ثلثي ميزانية لا مراقبة عليها مستمدة من نظام جبائي مبني على العدد لا الثروة وبإخضاع البلاد التونسية لسياسة مالية جمركية وتجارية مضرّة بالاقتصاد التونسي بدون أن تفيده في مبادلاته مع البلاد الأجنبية .

وحيث أن هذه السياسة كانت نتيجة سياسة تعمير البلاد بالفرنسيين من معمرين وموظفين ومن طريق التجنيس الذي بعد أن فتح في وجه التونسيين والمالطيين والروس الملوكين من أتباع (فرانجيل) واللاجئين الأسبان صار يستميل الايطاليين حتى اليوم لتنمية عدد المواطنين الفرنسيين بالنسبة لعدد التونسيين بعد تجريد البلاد من صيغتها التونسية .

وحيث أن الإسراف المالي الذي أوجده هذا التعمير الفرنسي الجائر قد أعجز الحماية عن الوفاء بواجباتها الاجتماعية نحو المسلمين في ميادين التموين والسكنى والصحة العامة والتعليم .

وحيث أن ذلك أدى بالدولة إلى إهمال كل ما يتعلق بتحسين حالة الأفراد والاعتناء بمصالح رأس مالية متفوقة ولم تقم برسالها التمدينية التي يحاولون من أجلها تبرير نصب الحماية على البلاد .

وحيث أن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتجول حتى أن الخمس والستين سنة التي مرت على الحماية قضى منها التونسيون أكثر من عشرين سنة تحت الحكم العسكري العرفي والباقي تحت رقابة البوليس .

وحيث أنه فيما يخص الأمن قد نكثت الدولة الحماية عهددها بتسليمها البلاد لدول المحور بينما كان المحميون يدافعون دائماً عن قضية فرنسا وقضية حلفائها ويبدلون دماءهم في هذا السبيل .

وحيث أن التضحيات البشرية والمساهمات في الجهود الحربية اللتين بذلتها الأمة التونسية واللتين تنوسيتا بعد الحرب العالمية من شأنهما أن يستوجبا إلغاء الحماية وتحرير البلاد التونسية .

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقى

وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن لها بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .

وحيث أنه لا يمكن من جهة أخرى لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافس بين الدول ومشاراً للمشاكل الدوائية قد عبرت الأمم المتحدة عن استنكار حاله بحكم صريح وكان من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب (حق الشعوب في اختيار صورة الحكم الذي ترتضيه لنفسها واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً) .

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة (هوت سبرينق . درن برطون . اكس ومونت . ترابلنت وسان فرانسيسكو) وقد كانت فرنسا من الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل بأنه ليس لأى أمة الحق الثابت الدائم في حكم شعوب لا تملك زمام أمورها :

فلهذه الاعتبارات يصرح المؤتمر التونسي الوطني بأن الحماية نظام سياسى واقتصادى لا يتفق مطلقاً مع مصالح الشعب التونسي المعنوية ولا مع حقه في التمتع بسيادته ويؤكد بأن هذا النظام الاستعماري وبعد تجربة خمس وستين سنة قد حكم على نفسه بالإخفاق ويعلم عزم الشعب التونسي الثابت على السعى في استرجاع استقلاله التام وفي الانضمام للجامعة الدول العربية ومجلس الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر السلام . ١٩٥٠ .

هذا هو الهدف الذي أضحت الأمة التونسية تعمل لتحقيقه معرضة عن كل سياسة لا تنفق معه أو تناقضه حقق الله الأمل ورزقنا التوفيق والإخلاص في العمل .

وثائق المفاوضات

بيننا فيما مضى إن إثارة القضية التونسية قد ابتدأت بعد أن قررت
لجان الحزب الدستوري الجديد التي ألقها لوضع نص دستور تونس بإعلانه
إن ملك البلاد هو وحده مصدر السلطات بتصريح ورسالة صدرت عن
جلالة الملك يطالب فيها من رئيس الجمهورية الفرنسية بإدخال إصلاحات
على نظام الحكم في المملكة التونسية داخل نطاق الحماية . ونشر هنا
نص ما عثرنا عليه من الوثائق المتعلقة بطلب الإصلاحات والتفاوض
بشأنها مع الفرنسيين . مبتدئين برسالة ملك تونس إلى رئيس الجمهورية
الفرنسية بتاريخ ١١ أبريل عام ١٩٠٥ ونصها :
الحمد لله . . . صديق العزيز .

اعتباراً لقوانين التطور الإنساني التي لا يمكن تجاهلها لأن تجاهلها
يؤدي إلى إثارة أزمات من الواجب تحاشيها بأي ثمن واتقاؤها فإننا
قدرنا أن من واجبنا المقدس نحو رعايانا الخاضعين أن نكلف ممثل فرنسا
لدينا في مناسبتين أثناء حفلات رسمية بإعلامكم برغبتنا الملحة في تحقيق
إصلاحات سريعة وجوهرية لغاية إيجاد حل سعيد لجميع مشاكل النظام
الذي تتحمله تونسنا العزيزة في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة
وشعبنا الذي يخضع لتيار التطور والتقدم الجماعي لـكل الشعوب
قد أظهر بصفة محسوسة رغبته في البقاء بجانب الشعب الفرنسي النبيل
أثناء الحربين الكبيرتين لغايته المساهمة في انتصار الحق وتجديد إقامة
مبادئ السلم في دائرة الوفاق والكرامة وخير الجميع .

تلك هي الغاية السامية التي يهدف إليها شعبنا الذي يدرك تمام الإدراك
حقوقه وواجباته وبالنظر لعدم حصول أي نتيجة من السعيين المذكورين

ومخافة أن تتمخض بوادر الضجر لدى شعبنا عن بأس قد يثير ما نحرص على تحاشيه فقد بادرنا بالتوجه مباشرة إلى نخامتكم .

واعتقادنا الراسخ أنكم ستفضلون بصرف اهتمامكم إلى هذه المشكلة الخطيرة إيجاداً للحل الذي تقتضيه الأحوال العالمية وتعليه المودة الخالصة والثقة المتبادلة اللتان ما انفكنا تهيمتان على العلاقات الرابطة بين بلدينا .
وتقبلوا مع تحياتنا عبارات مودتنا الخالصة .

واستجابة لهذه الرغبة أقيمت وزارة مصطفى الكعك التي كانت قائمة إذ ذاك . وشكلت على أثرها وزارة السيد محمد شنيق التي أونيظ بها التفاوض مع الحكومة الفرنسية في تحديد الإصلاحات التي يراد إدخالها على تونس . وبعد انقضاء مدة على المفاوضات التي وقعت في تونس وفي باريس أجابت الحكومة الفرنسية بمذكرة قدمتها للحكومة التونسية في تحديد الإصلاحات التي يراد إدخالها على تونس تقول فيها إنه لا يمكننا — الحكومة الفرنسية — التنازل عن المشاركة في حكم البلاد ولزوم وجود الفرنسيين ضمن الهيئات المنتخبة التونسية واعتبار أن السلطة في البلاد التونسية سلطة فرنسية تونسية مزدوجة . . فكان رد الحكومة التونسية بعدم قبول هذا الوضع الجديد الذي تريده فرنسا أن تفرضه على البلاد دون أن تحوله إياه القوانين الدولية ولا الحقوق العامة ولا المعاهدات . وبذلك انقطعت المفاوضات ونضع هنا النص الكامل للرد الوزاري على المذكرة الفرنسية ورد الحزب الحر الدستوري التونسي — القديم — على نفس المذكرة الفرنسية أيضاً .

كان رد الحكومة الفرنسية في ١٥/١٢/١٩٥١ عن المذكرة التونسية المقدمة إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥١ تحولا جديداً في تاريخ العلاقات بين تونس وفرنسا . حيث تأكد التونسيون أن الوعد

بالاستقلال الداخلى كان من قبيل الكلام المعسول ولم تكن السلطة الفرنسية تقصد به إلا كسب الوقت ، وتحويل التونسيين عن هدفهم الأسمى — الاستقلال التام — إذ أننا لو نظرنا إلى حقيقة واقع المعاهدات المبرمة بين تونس وفرنسا لوجدنا أن الاستقلال الداخلى كأثن وموجود لولا الاستثناءات والتدخلات المباشرة فى شئون الدولة التونسية لكان هذا الاستقلال ثابت الوجود .

شنبى فى باريس :

وفى ١٢/١٢/١٩٥١ اضطر السيد محمد شنيق إلى مغادرة تونس للاتصال بالفرنسيين هناك للحصول على رغبات تمكنه من مواجهة ضغط الشعب التونسى المتزايد ضد حكومته وضد المشاركة ، ولأجل هذا دارت تلك المباحثات الغير رسمية . وعلى أثرها عقد السيد شنيق مؤتمراً صحفياً فى فندق « ريتو » تحدث فيه عن العلاقات بين تونس وفرنسا ، ووزع مذكرة جاء فيها إن العلاقات بين البلدين تمر الآن فى أزمة خطيرة . وقال إن الوفد التونسى الذى يرأسه جاء إلى باريس منذ شهرين ولكن محادثاته لم تؤد إلى نتيجة . وأن الجانب الفرنسى أعلن تأجيل هذه المباحثات . وقال شنيق إنه يخشى أن يودى هذا الغشل إلى نتائج وخيمة بالنسبة إلى علاقات تونس مع فرنسا . ثم ختم كلامه بقوله : إن سيادة تونس الداخلية مخنوقة من الناحية العملية وأن التونسيين يضجون من اشتراك الفرنسيين القاطنين فى تونس فى الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية .

مذكرة حكومة شنبى ردأ على مذكرة ١٥ ديسمبر الفرنسية :

تضع هنا النص الكامل للمذكرة التى بعثت بها حكومة السيد محمد شنيق رئيس الوزارة التونسية على مذكرة الحكومة الفرنسية المؤرخة

فى ١٥/١٢/١٩٥١

حضرة الرئيس :

إني بمجرد عودتي إلى تونس لم أتوان عن إطلاع مولاي المعظم صاحب
الجلالة سيدنا محمد الأمين باشا باي عن نتيجة المأمورية التي تشرفت بأدائها
لدى الحكومة الفرنسية بمشاركة زملائي أصحاب المعالي صالح بن يوسف
ومحمد بدره ومحمد سعد الله .

وإن مضمون مکتوبكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر الماضي والموضح لموقف
الحكومة الفرنسية من القضية التونسية قد استرعى اهتمام صاحب الجلالة
السامي بصورة خاصة . وهأنا أوافيكم بجواب حكومة ملك تونس عن
لسان جلالتة وباتفاق تام مع كافة زملائي الوزراء .

إن وجهة نظركم المبينة في رسالتكم بكامل الوضوح ترتكز خاصة على
الحقوق التي تتمسك بها فرنسا لنفسها ولرعاياها المقيمين بالمملكة التونسية
وباعتبار صنيعها لمدة سبعين سنة منذ انتصاب الحماية .

وبما يشير الاندهاش أن يستثمر هذا الصنيع الذي لم يدر بخلد أحد
ججوده لترجيح كفة النقاش في مداولة قانونية أكثر منها سياسية .

على أن صنيع فرنسا الذي لا يسمح المجال بالخوض في أغراضه ومرماه
لا يبرر بحال إبقاء شعب كامل تحت القيد والحجر ، فضلا عن عرقلة
أمانه المشروعة .

فإن لفرنسا مطالب بتونس ، والحكومة التونسية المعبرة عن رأي
صاحب الجلالة ورعاياه لم تتردد عن اعتبار هاته المصالح بل عرضت صوراً
لضمانها حسبما أكدته مذكرة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وكذلك الحكومة التونسية لم تطل استعداد تام لضمان مصالح فرنسا
في تونس وإن لم تنفق وحبوباً مع مصالح فرنسا حسب رأي صحيح ثابت عبر

عنه أحد كبار وزراء الجمهورية الثالثة . إلا أن هاتيه الصالح مهما كانت
مرعية لا يمكن لها بحال أن تكتسى صبغة حقوق سياسية تجيز لهما المشاركة
في دوايب الحكم والنيابة .

ولسنا في حاجة للإشارة لما في ذلك من الاشتباه والخطأ الذي يؤول
إقرارها إلى العبث بالمعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، وإلى
نكران المبادئ المسلم بها في القانون الدولي في ميدان الإسعاف
بين الدول .

هذا وإن تشريك فرنسي تونسي في المؤسسات السياسية لبلادنا هو
إقرار لمبدأ السيادة المنافي للقانون ، وإقرار للاخلال الناشئة عن الحكم
المباشر بالرغم من استنكار الدستور الفرنسي له وبالرغم مما جاء في نفس
تصريحاتكم في مجلس الجمهورية أولا ثم على منبر الأمم المتحدة بمناسبة
الحوض في قضية مراکش . وإن مبدأ هذا التشريك لو سلم به لحول لرعايا
كل دولة تعسف دولة أخرى في الميادين المالية والفنية والثقافية حق المشاركة
في دوايب الحكم والنيابة بالبلاد المتعسفة .

وقما يتعلق بالإسعاف المالي الفرنسي بوجه خاص ، فمن الإنصاف
أن نذكر أنه عبارة عن قروض يجب على البلاد خلاصها أصولا وفوائض
مرسومة بالميزان الدولي في صورة دفعات سنوية بعنوان الدين التونسي .
ولئن كان لا ينكر أن فوائد التسبيقات المالية تشمل البلاد وسكانها
بصفة عامة في الحقيقة عائدة بصفة خاصة على المنشآت المستلزمة لغالب ثروة
البلاد الطبيعية ووسائل النقل وإنتاج الطاقة تلك المنشآت التي يكاد يكون
العنصر التونسي مفقوداً منها .

وفي الحقيقة ياسيدى الرئيس إنه من المؤلم أن نشاهد دائماً وأبداً
التذكير بنعم فرنسا بينما نرى في الوقت نفسه السكوت سائداً على مساهمة
الشعب التونسى في الحن التاريخية التى أصابت الأمة الفرنسية . فهل نسيت
بعد التضحيات فى الأنفس أثناء حربين عالميتين ، وأثناء جميع العمليات
الحربية الفرنسية بأفريقيا وآسيا ، تلك المساعدات التى قدمتها البلاد
التونسية لفرنسا من تموين ويد عاملة ، وتلك الكوارث والآلام
والأحزان التى حلت بالبلاد التونسية من جراء الحرب التى دامت ستة شهور
بترابها . أفهل تبقى بلادنا بالرغم من كل ذلك مدينة لفرنسا إلى الأبد .

وإنى أستبعد يا حضرة الرئيس أن يكون لكم ورجال الدولة الفرنسية
مثل هذا الرأى إذ أن القضية التونسية لجديرة بأن ينظر فيها بعلو نظر
يحول دون إزالتها إلى حضيض النقاش فى الأرقام والموازنات .

ومن جهة أخرى فإن الحكومة التونسية تعرب عن كل تحفظاتها
واحترازاتها بالنسبة للقواعد التى وضعها مكتبكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر .
لقد كان مكتبكم يرمى إلى اعتبار التحويلات التى صدر فى شأنها
الأمر العالى بتاريخ ٨ فبراير المتعلق بنظام السلطة التنفيذية والوظيفة
العمومية تحويرات نهائية قصد المطالبة بإنجاز مشروع إصلاح نظام البلديات
ومن الجدير بالذكر « أن التحويلات الموما إليها هى تحويرات شكلية
أكثر منها أساسية وأن وصفها بالنهائية ليس له أدنى مبرر بحجة أن ممثل
الحكومة الفرنسية لم يتردد عن الاعتراف فى مكتوب رسمى بتاريخ
١٩ مايو ١٩٥١ بأن هاته الإصلاحات لم يكن لها أى صبغة نهائية بل هى
مرحلة نحو إقامة الحكم الذاتى بالمملكة التونسية » .

فدستنتج من رسالتكم أن سياسة المراحل . تلك السياسة التي تركز
حسب تعبير المقيم العام في خطابه المؤرخ في ١٣/٦/١٩٥٠ على مبدأ
تقوية شخصية الحكومة التونسية وتنمية وسائل عملها لتصبح أداة صالحة
لترقية المؤسسات التونسية وفتح العدول عنها لفائدة البحث عن إصلاح
النظام البلدي بينما يعتبر صاحب الجلالة وحكومته أن النظام البلدي غير
ثانوي بل هو جزء لا يتجزأ من جوهر النظام النيابي بالمملكة التونسية .
فعندما تقدم الحكومة الفرنسية هذا الإصلاح كوسيلة أولية ضرورية
لتنمية الديمقراطية التونسية تصرح الحكومة التونسية بغاية الارتياح أن
القاعدة الأساسية لكل ديمقراطية هي أولا وبالذات « السيادة الموحدة »
فيدون وحدة السيادة الواجب الاعتراف بها قبل فتح كل مداولة تصبح
الديمقراطية التونسية صورة مشوهة للديمقراطية الحقبة ويصبح الوضع الذي
تتمثل فيه هذه الديمقراطية وهما وغرور .

وعندما تؤكد الحكومة التونسية (مبدأ وحدة السيادة) فإنما هي
تعبر بكل صدق عن إرادة مولانا المعظم التي أعرب عنها بوضوح في خطاب
١٥ مايو ١٩٥١ والتي تقضى بالسير بالنظام الملكي التونسي نحو نظام
ملكي دستوري يتماشى والطموح القومي من جهة ومع المعاهدات في
أسمى معانيها من جهة أخرى .

على أن خطابكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ قد أهمل هذه
الناحية الأساسية للقضية التونسية وقد أدى إلى نكث ما تعهدت به فرنسا
في يوم ١٢ مايو ١٨٨١ إلى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وذلك بتمسككم
الصريح بمبدأ تشريك الفرنسيين في تسيير الدوايب السياسية في
المملكة التونسية .

إن حكومة صاحب الجلالة الشاعرة بأنها أظهرت نهاية المجاملة والتسامح أثناء قيامها بمهمتها التفاوضية الشاقة لا يسعها أن تأسف للاعراض الذى منيت به الحلول الرشيدة المقدمة من الجانب التونسى منذ عام ونصف تقريبا .

ومما لا شك فيه أن موقف حكومة الجمهورية وإن كان محل كامل الرضى والاستحسان من قبل شق الجالية الفرنسية المعارض أشد المعارضة للتطورات الضرورية فقد أدخل على جميع التونسيين وبالأسف شديد الحيرة والأسى .

وإننى وزملائى لما لنا من الشعور السامى بمسؤوليتنا لنحتفظ لأنفسنا تجاه هذه الحالة بحق استخلاص جميع العبر والنتائج لاتباع السلوك الذى تقتضيه المصالح العليا التى هى فى عهدتنا والسلام .

بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي
حول الرد الفرنسي

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بعد درسها
المستفيض لرد حكومة الجمهورية الفرنسية على المذكرة المقدمة بها في ٣١
أكتوبر عام ١٩٥١ :

لتعجب من إثبات مبدأ السيادة المزدوجة من طرف حكومة الجمهورية
الفرنسية في ردها المذكور مع أن هذا المبدأ هو مخالف مخالف صريحة
للقانون الدولي والمعاهدات المفروضة على البلاد التونسية .

واللجنة التنفيذية تلاحظ :

أولاً — مشاركة الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية في نظام الإدارة
والنيابة لا يمكنها أن تعتبر سوى خرقاً لهذا القانون الدولي وتلك
المعاهدات نفسها .

ثانياً — أن التأكيد من طرف واحد بوجود « ارتباط نهائي » بين
بلادين يعد مخالفة لروح ومفهوم الفصل الثاني من معاهدة باردو الذي
ينص على أن الحماية وقتية .

ثالثاً — أن إصلاحات ٨ فيفري عام ١٩٥١ كانت إصلاحات تراجعية
أكسبت الحالة الواقعة صبغة المشروعية ودعمت الامتيازات الفرنسية
بهذه الديار .

رابعاً — أن تشكيل لجنة مختلطة لبحث الإجراءات الواجب اتخاذها

لإنشاء نظام نيابي على قاعدة المشاركة الفرنسية — التونسية لا يمكنه بحال أن يرضى الشعب التونسي .

خامساً — أن مثل هذه المبادئ وتلك الاصطلاحات هي بعيدة كل البعد عن إمكانية قوادنا نحو استقلالنا التام أو حتى استقلالنا الداخلي الذي كان وقع وعدنا به وبصفة رسمية باسم الجمهورية الفرنسية في شهر جوان عام ١٩٥٠ سواء على لسان وزير خارجيتها أو على لسان نائبيها بهذه الديار سادساً — أن المشاركة الواقعية التي كان تم إقرارها بدون موافقة التونسيين أنفسهم بل بواسطة القوة المسلحة لا يمكنها بحال أن تكسب الحامي أي حق بهذه البلاد .

إن تلك المشاركة التي كانت طيلة سبعين سنة مشاركة السيد لعبده المحظوظ المستثمر لأولئك الذين يعدون بمئات الآلاف ممن لا يزالون يسكنون الغيران والأكواخ تلك المشاركة قد كانت نتيجتها تفجير التونسيين المادى وإفلاس نظام الحماية .

سابعاً — إن المشاركة المثمرة لا يمكنها أن تتصور إلا على قاعدة الاستقلال التام والمساواة السكاملة والحرية الشاملة لكلا للطرفين المتعاقدين لذلك وإزاء عدم التفاهم البادى عن الحكومة الفرنسية في هذا الصدد فإن اللجنة التنفيذية تجمع بكل قواها ضد كل تصريح من طرف واحد والذي لا يمكن أن يسأل عنه التونسيون البتة .

على أن التونسيين العازمين على التخلص من نظام سياسى لا يتلاءم وحقوقهم الشرعية ومصالحهم الحيوية يحتفظون بحقوقهم في الالتجاء إلى طرائق العمل التي يرونها ناجحة وخاصة إلى كل المنظمات الدولية التي حكمت على الاستعمار حكمها النهائي وقررت مبدأ حق الشعوب في تسير شؤونها بنفسها
عن اللجنة التنفيذية

الكاتب العام : صالح فرحات

بلاغ من الوزير الأكبر للمملكة التونسية

اتصلنا من صاحب الدولة سيدي محمد شنيق الوزير الأول للملكة
التونسية بالبلاغ التالي :

بعد انقضاء سبعة عشر شهراً في المفاوضات سواء بتونس أو بباريس
لم يتحقق الاتفاق بشأن طرق وصور تطبيق الاستقلال الداخلي للبلاد
التونسية الذي وعد به على رؤوس الأشهاد .

ولقد كشفت النظرية التي عبر عنها الجواب الفرنسي المقدم بتاريخ ١٥
ديسمبر على مذكرة ٣١ أكتوبر التونسية القناع عن خلاف جوهرى
بين الوزارة التونسية والحكومة الفرنسية فيما يخص طريقة إبراز وصوغ
النظام السياسى التونسى .

وإزاء هذا الخلاف القانونى والسياسى فى آن واحد واجتباباً لحلول
اليأس أجمع الوزراء التونسيون على وجوب الالتجاء إلى أكبر هيئة
احتكام أئمية .

وهكذا فإن إبلاغ القضية لمجلس الأمن من شأنه أن يسمح بإيجاد
تسوية للخلاف وفقاً لمبادئ دستور الأمم المتحدة وللالتزامات المحررة
تسوية عمادها الوساطة الودية المنصفة .

ونحن نعتقد أن هذا الالتجاء لمجلس الأمن ليست ظاهرة عدائية نحو
فرنسا بل وسيلة وفرصة تمكن المسؤولين الفرنسيين من العناية بالحالة
وتقديم الحل العادل الذى تستحقه .

لذا لا يمكن أن يقبل العقل المحافظة على الخلط فى السيادة بتونس وهو
ما يتناقض مع المعاهدات ولا يتفق بحال مع التطور العالمى والمصير الذى

يريدونه لا يمكن قبوله بحال خصوصاً وقد شاهدنا كيف أن شعباً مجاوراً
وصديقاً لنا قد منح السيادة الكاملة في حين أن مرتبته من التطور
لا يمكن أن تقارن بمرتبة شعبنا .

لذلك فلا لوم علينا إذا ما وقفنا موقف الدفاع عن مصالحنا وعن
صيانة سيادتنا بالعزيمة والثبات اللذين يتطلبهما ذلك الدفاع في حين نرى
غيرنا يبدون من الحمية والاستماتة الشيء الكثير في سبيل المحافظة
على امتيازاتهم .

بلاغ الوفد الوزاري التونسي في باريس المسلم إلى الصحف الأجنبية عن مهمة الوفد

باريس — سلم الوفد الوزاري التونسي للصحافة البلاغ التالي الذي
أعلن فيه تقديم الحلف الفرنسي التونسي إلى مجلس الأمن .
لقد أتينا لنبلغ مجلس الأمن الحلف القائم بين الحكومة التونسية
والحكومة الفرنسية خلاف لم يتم حله بطريق المفاوضات التي جرت مع
الحكومة الفرنسية مدة عشرة أشهر سواء بتونس أو بباريس .
وإن موقف الحكومة التونسية قد ضبط وحدد في مذكرة قدمت
للحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ أكتوبر وهذه المذكرة تحدد الطرق التي
يتم بها تحقيق الاستقلال الداخلي الذي وعدت به فرنسا تونس على
رءوس الأشهاد .

« وفي يوم ١٥ ديسمبر الماضي أجابت الحكومة الفرنسية على المقترحات
التونسية بالرفض مؤكدة بالخصوص ضرورة مشاركة فرنسا تونس في
نظامنا السياسي ، الحاكم زد على ذلك أن الجواب الفرنسي يعتبر الوضع

الراهن وضعا نهائيا في العلاقات التي تربط تونس بفرنسا وذلك خلافا
وتنقضا لما جاء في نصوص معاهدة ١٢ ماي ١٨٨١ الذي تم تأكيد
صحتها الوقتية .

« وإن موقف الحكومة الفرنسية هذا قد جعل أسس العلاقات
الفرنسية نفسها محل النظر من جديد كما أن هذا الموقف قد ضاعف
حالة التوتر السياسي بتونس .

« واعتمادا على حق كل دولة سواء كانت عضوا بالأمم المتحدة أم لم
تكن في الالتجاء إلى أرفع هيئة احتكام أحمية لتسوية ما يجد من خلاف
بينها وبين دولة أخرى فقد قدمت تونس الخلاف القائم بينها وبين فرنسا
أمام مجلس الأمن .

« وتونس مقتنعة بأن مجلس الأمن سيجد بعد اقتناعه بالشكوى
التونسية حلا لهذا الخلاف حلا يتفق مع المبادئ والأغراض التي نص
عليها دستور الأمم المتحدة ويهدف للتسوية بالوسائل الكفيلة بضمان
استقرار العلاقات الطيبة بين الأمم » .

وتبعاً لما أوضحناه سابقاً من أن انقطاع المفاوضات وحملة الرأي العام
على المفاوضين وعزم الحزب الحر الدستوري التونسي^(١) على تقديم شكوى
لمنظمة الأمة في طلب الاستقلال لتونس . وتحت هذه العوامل قام وفد
وزاري يتكون من وزير العدل وهو سكرتير الحزب الدستوري الجديد
ووزير الشؤون الاجتماعية إلى باريس لتقديم شكوى لمنظمة الأمم يتجلى
نصها والغرض منها في البلاغ الذي نشر بشأنها رئيس الوزارة التونسية
والبلاغ الذي أذاعه الوفد الوزاري لدى منظمة الأمم بشأنها ونصها :

(١) الحزب القديم .

نص المذكرة

التي بعث بها المقيم العام الفرنسي الجديد
إلى جلالة الملك بشأن الشكوى التونسية إلى مجلس الأمن،
ونص جواب صاحب الدولة سيدي محمد شنيق عليها

ثم إن محاولة تقديم القضية التونسية من طرف الوفد الوزاري
لمنظمة الأمم قد أثار من طرف حكومة فرنسا على شرعية هذه الشكوى
فأجابت الحكومة التونسية على ذلك الاعتراض بالمذكرة التالية :

نشر الوفد الوزاري التونسي النازل الآن بباريس في صباح يوم
الأربعاء نص الرسالة التي قدمتها الحكومة التونسية جواباً على ملحوظات
السفير الفرنسي الم دى هوتكلوك للجناب العالي دام له العز والنصر .
والمعلوم أن الملحوظات قدمت لاهل تونس المعظم من طرف المقيم العام
للجمهورية الفرنسية بعد عرض الدعوى التونسية على منظمة الأمم المتحدة
وقد أذاع الوفد الوزاري التونسي مع النص الحرفي للرسالة بياناً جاء فيه
إنه مما له مغزاه أن جلالة الملك المعظم قد كلف وزيره الأول سيدي محمد
شنيق بالجواب باسم جلالاته عن الملحوظات المذكورة . وبذلك قدم العاهل
المفدى دليلاً جديداً على اتفاقه التام مع وزرائه .

ومما أثبتته البيان الذي نشره الوفد الوزاري التونسي صباح يوم الأربعاء
بباريس أن ملحوظات السفير الفرنسي قدمت شفاهياً وكتابة .
كما أعلم الوفد الوزاري بأن نص الجواب قد عرض على مجلس الأمن .

النص الحرفي لجواب صاحب الدولة سيدي محمد شنيق

جناب السفير

إن جلالة ملكي المعظم مولاي محمد الأمين باشا باي قد تفضل أثناء
موكب الطابع المنعقد صباح هذا اليوم رغبة منه في الإعلان بصفة لا ريب
فيها عن احتفاظه بالثقة التامة الكاملة التي يشرف بها وزراءه بتكليف
بالإعراب عن رأي جلالته وأؤكد لكم التصريحات الشفوية التي بادرتم
بها أثناء المحادثة التي حظيتم بها في يوم ١٥ من الشهر الجاري .

إن الدواعي الأصلية للحالة المؤسفة التي أصبحت عليها العلاقات الفرنسية
التونسية ليست من فعل الوزارة التونسية بل إنها ناجمة عن سلوك وزارة
الخارجية للجمهورية الفرنسية .

وبدون أن نخوض في التفاصيل نرى أنه من المفيد أن نذكر فقط
بالتصريحات التي فاه بها م . م . روير شومان ويريني على رؤوس الأشهاد
والتي أكدت أثناء محادثات باريس فإن تلك التصريحات قد بعثت
في نفوس جميع طبقات السكان التونسيين الأمل المشروع في تحقيق أمانهم
التي أبلغت إلى رئيس الجمهورية الفرنسية برسالة ملكية مؤرخة يوم
١١ إبريل ١٩٥٠ التي تجدون نسخة منها مصاحبة لهذا الجواب والتي
ما برحت عبارتها محتفظة بجذتها في الوقت الحاضر . ثم موقف جلالة
الملك تجاه هذه الأمانى قد عبر عنه من جديد في خطاب العرش يوم ١٥
ماي ١٩٥١ .

لذلك يفهم جلياً لماذا قوبل جواب فرنسا المؤرخ بيوم ١٥ ديسمبر على
المذكرة التونسية المؤرخة بيوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١ باستياء عميق جداً .

فهذا القرار القاسى قد كان له وقعه الأليم فى نفس الشعب التونسى
سرعان ما أثار حركة رد فعل جامعة تمثلت فى المظاهرات التى يخشى أن
تتطور تطوراً جدياً بحيث تعكر صفو الأمن العام لدرجة خطيرة .

ومن جهة أخرى فإن رد الفعل الحاصل من الجواب المذكور يمكن
استغلاله لغايات لا تتفق مع الطريق الذى اختطته الوزارة التونسية لنفسها
وهى المنصرفه للقيام بمهمتها بكل إخلاص فى نطاق المعاهدات .

ومن المفيد التذكير بهذه المهمة التى غايتها إجراء مفاوضات تهدف
لوضع حد للإدارة المباشرة التى نبذتها الحكومة الفرنسية نفسها ولتحقيق
الاستقلال الداخلى لتونس ذلك الاستقلال الذى وعدت به فرنسا على
رؤوس الأشهاد .

غير أن المفاوضات التى استمرت عدة أشهر قد انتهت بكل أسف إلى
تقديم الجواب السلبى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥١ وهكذا رأى الوزير الأول
التونسى المتمتع بثقة جلالة الباي وثقة الشعب التونسى والذى لا هم له إلا
تهدئة الحواطر أن من واجبه عدم التردد فى الاستئجاب بوساطة
الأمم المتحدة الودية .

وهذه البادرة كان فى الإمكان توقعها بالنظر لما جاء فى الرسالة التى
بعث بها الرئيس بليفن يوم ٦ ديسمبر إلى الوزير الأول التونسى والتى
أكد فيها « بأنه لا يؤاخذ الوزارة التونسية المقدرة لمسئولياتها عندما
ترى أن تقرر موقفاً يتفق مع المصالح العليا التى تقوم هى بأعبائها .

ومن جهة أخرى فإن المحادثة الأخيرة التى أجريت مع الرئيس شومان
يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥١ قد أكدت للوزراء التونسيين أن محادثات
باريس قد انتهت إلى « خلاف » .

إن مذكرة الإقامة العامة تشير إلى عدم مشاركة الأعضاء الفرنسيين بمجلس الوزراء في قرار الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

وجواباً على ذلك ندقق القول بأن المديرين الفرنسيين لا يشاركون في مجلس الوزراء إلا بعنوان رؤساء مصالح فنية وليست من مشمولانهم أى اختصاصات سياسية . أما الوزراء التونسيون فإن صفتهم الوزارية نفسها تحول لهم الاختصاصات السياسية.

وبهذا العنوان فقط دعى الوزراء التونسيون دون المديرين الفرنسيين إلى الإقامة العامة ليتكئون منهم الطرف المقابل لجناب المقيم العام ولممثل وزارة الخارجية الفرنسية (م . دى لاتور دى بان)

وبهذا العنوان أيضاً أجروا وحدهم المفاوضات مع الحكومة الفرنسية تلك المفاوضات التى انتهت إلى الخلاف الحالى .

ولذا فكان من الطبع أن يواصلوا مهمتهم بالالتجاء إلى وساطة المنظمة الأئمية حتى يتسنى استئناف المفاوضات على قواعد تكون غير القواعد المشار إليها ضمن الجواب الفرنسى المؤرخ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١ ومعنى هذا أن للوزير الأول المزود بثقة جلالة الملك الصفة للقيام بمثل هذا السعى .

وتشير المذكرة التفسيرية من جهة أخرى إلى « خرق حقوق فرنسا المتفق عليها » وما يجدر التذكير به فى هذه النقطة أن العقود الأئمية الموماً إليها ضمن معاهدة ١٨٨١ والمتوقف إبرامها على وساطة فرنسا لا صلة لها البتة بتراتبى الركون إلى منظمة الأمم المتحدة التى أحدثت فيها بعد بمقتضى براءة سان فرانسيسكو الموقع عليها من طرف فرنسا والتى تجيز مثل هذا الركون فى بندها الخامس والثلاثين .

ومما لا ريب فيه أن ممثل فرنسا قد تبين من جهة أخرى أن الجور
الثقل الذي تعيش فيه البلاد التونسية الآن قد نتج بالخصوص عن السلوك
للتوخي بتونس وباريس من طرف الجالية الفرنسية وضع مصالحه
وامتيازاته فوق المصالح العليا لفرنسا فبدأ على المعارضة في تطبيق سياسة
حرة بصدق ونية خالصة لفائدة شعب أربي عدد أفرادهم عن الثلاثة ملايين
مدرك لتطوره ومشروعية رغباته .

وهذه المعارضة الدائبة بالذات هي التي تسببت في ازدياد المصاعب
الراهنه التي تعترض الوزارة التونسية ويبدو أنها قد أثرت على السياسة
الفرنسيين في سلوكهم خلال الشهر الماضي

وهكذا نستخلص مما سبق بيانه أن الالتجاء إلى الأمم المتحدة لا يعتبر
قط عملا غير ودي أو عدائي لفرنسا وإنما هو بادرة سليمة غايتها تحقيق
الأمان في الاستقلال الداخلي الذي وعدت به حكومة الجمهورية على
رؤوس الأشهاد .

وتفضل سيدي السفير بقبول فائق تقديرى .

الامضاء : محمد شبيب

الوضع الدولي للحماية على تونس^(١)

في ١٢ أبريل تلقت القوات الفرنسية المرابطة بالقطر الجزائري أمراً^(٢) باجتياز الحدود التونسية ولم يكن لدى تونس في ذلك الوقت قوات قادرة على الدفاع وبالرغم من المقاومة الداخلية التي قام بها أهلها فإن جلالة الباي محمد الصادق أكره على توقيع الوثيقة المسماة بمعاهدة باردو أو القصر السعيد ، التي تشتمل على عشر بنود كانت كلها متناقضة في المظاهر والأشكال وسلبت بموجبها سيادة الشعب التونسي . وهو منذ ذلك الحين يبذل كل المحاولات للتخلص من وضع الحماية المقنوت . ولم يعترف في يوم ما بتلك المعاهدة التي فرضتها القوة وأملاها الجيش .

وعلى ذكر الحماية نرد هنا حديثاً قدمه الأستاذ (بادوجان) أحد أساتذة كلية الحقوق في باريس فقال : « إن نظام الحماية يولد من عقد تعهد فيه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية » .

وكتب المسيو (دسبانييه) الأستاذ بكلية حقوق بورد وعضو مجمع الحقوق الدولية العامة عن الحماية في كتابه الشهير « الحماية » فقال : « إن الواجب الأساسي على الدولة الحامية أن لا تخرج عن شروط المعاهدة وأن تقوم بواجباتها وألا تتعدى حدود الحقوق الممنوحة إليها عند ممارسة السيادة الخارجية أو الداخلية للدولة المحمية . وأن التعهد العلفي أمام شعب بحمايته وتنفيذ الوعد ما دامت هناك فوائد ومغانم تكتسب » .

ونسيان الموعد والواجب عندما يصبح ثقل العبء حسب كلمة

(١) من محاضرة يونس درمونه براديو القاهرة بمناسبة عرض قضية تونس على الأمم المتحدة .

(٢) مذكرة الجهة الفرنسية — تونس — لهيئة الأمم المتحدة ، ١٩٥٢/٢ .

مشهورة (رجلا شريفاً) ، وأن الاستفادة من الحماية للدولة الحامية لم ينكرها أحد . ولسنا في درجة من السذاجة لنعتمد بالإخلاص في الأعمال الدبلوماسية غير أن الشيء الأساسي هو معرفة ما إذا كان بالإمكان أداء خدمة للغير بينما يشتغل المرء لنفسه .

وقد أكد كل من المسيو (برتلي) و (فيس) وهما^(١) من أشهر أساطين القانون الدولي عند استفتاءهما في ١١ و ١٨ جوبلية سنة ١٩٣١ (أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمي . أما السيادة الخارجية فإن للدولة الحامية نيابة فقط) . وقبل أن نختم هذه الكلمة عن الحماية فلا بد من أن نزيد أن فقهاء القانون الدولي قسموا الحماية إلى قسمين اثنين .

(١) الحماية الاختيارية وتسمى في القانون بالحماية العادية . وتكون باتفاق دولة مع دولة أخرى أقوى منها على أن تضع الأولى نفسها (بإرادتها) تحت حماية الثانية لتتولى الدفاع عنها وتتقوم برعاية مصالحها الخارجية . ويقوم هذا النظام على أساس معاهدة تبرم بين الدولتين وتحدد فيها مدى ما للدولة الحامية من حقوق وما عليها من التزامات .

(٢) الحماية القهرية ويطلق عليها في الاصطلاح الحماية الاستعمارية . وهي تفرض على الدولة المحمية ويكون الغرض منها عادة كما يدل على ذلك اسمها التمهيد لاستعمار الدولة المحمية .

وهكذا يرى أكثر فقهاء القانون الدولي في هذا النوع من الحماية فيه خروجاً على حقوق الدولة الطبيعية لأن فرض الحماية من جانب واحد عمل لا يستند إلى أساس شرعي . ولذلك تعتمد الدولة الحامية عادة إلى

(١) بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي عن الإصلاحات سنة ..

انتزاع معاهدة من الدولة المحمية بالإكراه لكي تبرر موقفها وتكسبه صفة قانونية تمكنها من مواجهة الدول الأخرى .

ويهمنا أن نشير إلى الفرق بين نظام الاستعمار المباشر وبين نظام الحماية الاستعماري . فالاستعماري يقضى بضم المستعمرة إلى الدولة المستعمرة واعتبارها جزءاً من إقليمها وبذلك تفقد كيانها الخاص وصفها الدولية وتخرج من حظيرة الأشخاص المعنوية في القانون الدولي . بينما أجمع الفقهاء على أن الدولة المحمية تحتفظ بكيانها وبشخصيتها الدولية المتميزة عن شخصية الدولة الحامية . فهي دولة بالمعنى الحقيقي وإن كل ما ينشأ عن الحماية من أثر هو انتقاص من سيادة الدولة المحمية وذلك بتجريدتها من بعض حقوقها كتصرف شؤونها الخارجية وكشؤون الدفاع

وإن ما يدفع الدولة المستعمرة في نظام الحماية الاستعمارية إلى تفصيل إعلان الحماية أولاً على الضم مباشرة هو خوفها من استفزاز الشعب ضدها وإثارة معارضة الدول الأجنبية فتعتمد إلى ذلك بإعلان الحماية وإلى انتزاع الوثيقة (الحماية) بالإكراه ثم عرضها لاعتراف الدول الأجنبية عليها . وتسعى الدولة الحامية إلى كسب اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول على حمايتها .

ومعاهدة الحماية هي الأساس الذي تقوم عليه علاقات الدوائين (الحامية والمحمية) وتحدد هذه المعاهدة حقوق والتزامات كل من الدولتين .

ومما تجب ملاحظته أن العلاقات القائمة بين الدولتين الحامية والمحمية علاقات دولية بالمعنى الصحيح لأنها قائمة بين شخصين معنويين من أشخاص القانون الدولي . فلا مسوغ قانوني لادعاء الدولة الحامية بأن المشاكل الناشئة بينها وبين الدولة المحمية من شؤونها الداخلية . فكل نزاع ينشأ في هذا الصدد يعتبر نزاعاً دولياً .

تونس في منظمة الأمم

تونس في هيئة الأمم المتحدة :

بعد التوتر الشديد الذي حصل في العلاقات التونسية الفرنسية بسبب فشل المحادثات التي كانت تدور بين حكومة شنيق التونسية من ناحية وحكومة الجمهورية الفرنسية من ناحية أخرى أصبح من الصعب على الشعب التونسي أن يكتم غضبه فأعلن مسخطه واستنكاره الشديد على السياسة الاستعمارية المتبعة في تونس ولم يعد يتنعم بتلك المراحل التي كانت حكومة شنيق تستعمله وتطلب منه إعطاءها الفرصة الكافية لتحقيق له بعض المراحل توصله إلى الحكم الذاتي على مراحل غير محدودة الأجل .

فلذلك كان ضغط الشعب التونسي شديداً على حكومة شنيق الأمر الذي لم يعد معه أمام تلك الحكومة وقد فشلت المفاوضات إلا الرجوع إلى مصارحة الشعب بالأمر الواقع . ولذلك عمدت الحكومة التونسية مرة أخرى إلى محاولة جديدة في الضغط على إجبار الحكومة الفرنسية بعرض القضية التونسية على مجلس الأمن .

وهكذا سافر الوزيرين التونسيين إلى فرنسا للقيام بهذه المهمة التي أناطتها حكومتهم والقيام بها .

وقد اعتمدت تونس في تقديم قضيتها إلى مجلس الأمن على ما ورد في البند الخامس والثلاثين للميثاق الذي يقول (تستطيع أي دولة من غير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلفت نظر مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى كل خلاف تكون هذه الدولة طرفاً فيه . بشرط أن تقبل

مقدماً للالتزامات الخاصة بالتسوية السلمية التي ينص عليها الميثاق) .
وقد قدم الوزيرين التونسيين رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة
موقعاً عليها من أعضاء الحكومة التونسية بطلب بحث قضية تونس في
مجلس الأمن .

كما صرح الوزيرين بأن موقف الحكومة التونسية قد حدد في
المذكرة التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١
وهي توضح الطريقة التي تكفل الحكم الذاتي الذي أعطت به الحكومة
الفرنسية وعداً أكيداً .

سكرتير الأمم المتحدة :

وقد رفض تريجنفي لي الأمين العام للأمم المتحدة مقابلة الوزيرين
التونسيين وبعد محاولة طويلة اضطررا إلى تسليم مذكرتهما إلى مدير مكتبه
كما أرسلت نسخة أخرى منها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

توسط الأمين العام للجامعة العربية :

وإزاء هذا التصرف الشاذ من طرف السكرتير العام للأمم المتحدة
أجبر عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية إلى إرجاء تريجنفي لي
مقابلة الوزيرين ولكنه رفض وأصر على الرفض .

الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية :

أما الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية المؤرخة ٣١ أكتوبر
سنة ١٩٥١ فقد أوضح أن فرنسا على استعداد لدراسة الإصلاحات التي
يمكن إدخالها على المجلس الكبير ولكنها عازمة على تمثيل الفرنسيين
المقيمين بتونس .

السمى لمرصده القضية التونسية على مجلس الأمن ؛
وإذا كان هناك فضل في محاولة عرض القضية التونسية على مجلس
الأمن فإنما يرجع ذلك إلى رجل العروبة الصادق عبد الرحمن عزام
الأمين العام السابق للجامعة العربية الذي يتمتع بسمعته الطيبة في الأوساط
الأممية وخبرته الفائقة باستمالة الدول المناصرة لحركات التحرر والدفاع عن
حق الشعوب في تقرير مصيرها . فعهد إلى حكومة الباكستان بأن تقوم
بهذا الواجب الأكيد .

وقد لبّت حكومة الباكستان هذا النداء الإنساني وكلف ظفر الله خان
وزير خارجية باكستان مندوبه في هيئة الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق
هذه الرغبة التي تعتبر بحق رغبة الدول العربية والشعوب المغلوبة على أمرها
وذلك في ٢٢/٢/١٩٥٢ ، وبفضله ظهرت لأول مرة كتلة الدول العربية^(١)
والآسوية متضامنة تطلب عرض هذه القضية .

وفي نفس التاريخ تمكن مندوبو الدول الآسوية والعربية من
الاجتماع دام ثلاثة ساعات تم الاتفاق أثناءه على عرض القضية التونسية على
مجلس الأمن ، وهذه هي مصر وبورما وباكستان والهند وشمالي إيران
والفيليبين والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن واضطر إلى التخلف
عن حضور الاجتماع ممثلو أثيوبيا ولبنان وليبيريا ، ولكنهم أبلغوا
المجتمعين تأييدهم التام للأغراض التي اجتمعوا من أجلها .

أول تصريح للدكتور بوفخاري :

وعلى أثر انتهاء الاجتماع صرح الدكتور بوفخاري مندوب باكستان
بالبیان التالي :

(١) فهي القضية الوحيدة من نوعها التي تبنتها ١٣ دولة .

اجتمع ممثلو الكتلة الآسيوية الإفريقية لبحث الموقف الخطير في تونس واتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض القضية التونسية ، وقد شكلوا لجنة من مندوبي باكستان وأندونيسيا واليمن والهند لتمحيص جميع المعلومات الخاصة بتطورات الموقف في تونس وتقديم تقرير إلى الكتلة من تلك الدول .

القضية أمام مجلس الأمن :

وفي يوم الخميس ١٠/٤/١٩٥٢ أعلن رسمياً أن السيد بوخارى مندوب الباكستان ورئيس مجلس الأمن في دورة شهر إبريل الحالي دعا مجلس الأمن إلى الانعقاد وذلك في تمام الساعة الثامنة للنظر في قضية تونس .

نوقع رفض القضية التونسية :

وقد كان من المتوقع أن يرفض مجلس الأمن مناقشة القضية التونسية وذلك لعدم توفر العدد الكافي من الأصوات اللازمة لذلك ، وهي ٧ وأن الذين كانوا يؤيدون مناقشة القضية هم مندوبو الصين الوطنية وشيلي والبرازيل والباكستان وروسيا السوفياتية ، وكان واضحاً وقد حصل بالفعل أن بريطانيا هي التي صوتت ضد مناقشة القضية وذلك تزكية منها للسياسة الفرنسية مقابل تأييد فرنسا لها عن سياستها في مصر كما امتنعت أمريكا وهولاندا وتركيا واليونان عن التصويت ضد القضية ، وقد ظهر واضحاً أن لأمريكا ضلع كبير في رفض مناقشة القضية وأنها تكتفي بعدم السماح لمندوبيها بالتصويت للقضية بل قد أثرت على الدول الخاضعة لها مثل تركيا واليونان وهولاندا وأجبرتهما على التصويت

بجانبيها ، كل ذلك في سبيل إرضاء السياسة الفرنسية التي تعمل السياسة الأمريكية على أن تكون بجانبها .

وإن الغرض من هذه السياسة التي اتبعتها وزارة الخارجية تجاه الشعوب المستضعفة وضد كتلة الدول العربية والآسوية في سبيل إرضاء استعمارية فرنسا حتى لا تعطيم الفرصة الكافية للهجوم على مشروع مارشال وهيئات الدفاع الأطلنطي .

والحقيقة أن سياسة أمريكا الخارجية مرتجلة إلى حد كبير فلا هي استطاعت إرضاء الفرنسيين الذين دفعتهم الرغبة إلى الحصول على جزء أوفر من المساعدات الأمريكية لا غير وداخل أمرهم وفي واقع سياستهم يعملون ضد سياسة أمريكا في جميع الميادين ، ولا هي استطاعت أن تثبت إخلاصا لمبادئها التي دخلت من أجل الدفاع عنها حربين عالميتين والواقع أن رفض القضية التونسية في مجلس الأمن قدم كثيراً قضية الشعوب المستضعفة أكثر مما قدم قضية فرنسا والاستعمار ، لأنه أعطى حجة قوية في يدي هذه الشعوب بأن وجود منظمة هيئة الأمم المتحدة وما تفرع عنها إنما وجد لخدمة مصالح الدول الاستعمارية أكثر منه لفائدة الدول الصغيرة .

ولذلك زادت حماسة دول الكتلة العربية والإفريقية والآسوية التي تزيد عن ٢٢ دولة وضاعفتا جهودها لعرض قضية تونس على الجمعية العمومية .

وهذه المجموعة من هذه الدول أصبحت تشعر بمكانها الحقيقي في هذه المنظمات التي أصبح مشكوك في عدالتها وحق نزاهتها وإيمانها بما أسست عليه من مبادئ ومثل .

وبعد أن أخفق عرض القضية على مجلس الأمن تحولت الأنظار
للعرضها على الجمعية العمومية في باريس فلم تحصل على الأصوات الكافية
أيضاً وعرضت في نيويورك فلم تحصل على الأصوات الكافية أيضاً بسبب
موقف أمريكا وكانت حوادث التقتيل والتخريب وإتلاف الأمتعة وانهباء
الأموال وهتك الأعراض وتعذيب المساجين والمعتقلين تجرى في تونس
بصورة عامة وبفظاعة لا يعرف التاريخ لها مثيل .

قضية تونس

وموقف الكتلة العربية الآسيوية

استنكار قرار مجلس الأمن بشأنها

كان للقرار الذي اتخذته مجلس الأمن في ١٤ أبريل وهو أن لا تدرج مشكلة تونس في جدول أعماله وقع شديد وأثر عاجل في العالم العربي والإسلامي وكان عنيفاً في بعض البلدان ولا سيما في بغداد .
ووصفه الدكتور فاضل جمالي الذي كان رئيساً للوفد العراقي في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في اليوم التالي لصدور القرار بأنه « سابقة خطيرة » وقال إنه ستكون له آثار أبعد مدى بكثير من مجرد تطبيقه على مسألة تونس .

وكان الموقف في نهاية الأسبوع يتلخص في أن الكتلة العربية الآسيوية في الأمم المتحدة ظلت تنتظر تعليمات جديدة من حكوماتها بشأن التدابير التي يجب أن تتخذها نتيجة لقرار المجلس ووردت أنباء من بغداد بأن هناك اتصالات بين الحكومات العربية للاتفاق على خطة موحدة وانحصرت الاتجاهات في مسلكين أساسيين وهما السعي مرة أخرى لإثارة المسألة في مجلس الأمن والعمل لدعوة الجمعية العامة إلى عقد اجتماع فوق العادة .

ونقل في ١٦ أبريل عن الأستاذ أحمد بنحاري العضو الباكستاني ورئيس مجلس الأمن في دورة الشهر الحالي أنه قال إن رفض المجلس مناقشة المسألة التونسية لم يترتب عليه سوى زيادة إصرار الكتلة العربية الآسيوية على عرض المسألة على الأمم المتحدة .

امتحان هيئة الأمم

وقال الدكتور فاضل جمالى إن الأزمة التونسية صورة واضحة للأزمة القائمة الآن فى داخل هيئة الأمم المتحدة ذاتها ومن رأيه أن مسألة تونس قد تكون . امتحانا وتجربة . تقرر بها فى المستقبل العلاقات والثقة بين دول العرب الكبرى ودول أفريقيا وآسيا وتساءل هل ستكون هذه العلاقات قائمة على سياسة القوة أو على سياسة الاعتراف بحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها واستقلالها .

وقال شاكر الوادى باشا نائب وزير الداخلية العراقية فى وصفه لقرار مجلس الأمن إنه عمل لا يتفق وروح العدل وميثاق الأمم المتحدة وإن الحكومة العراقية اتصلت بالحكومتين البريطانية والأمريكية فى هذا الشأن .

وعقدت جريدة « الأيام » اليومية التى تصدر فى دمشق فصلا رئيسيا وصفت فيه رفض قضية تونس بأنه « فضيحة » وتساءلت ماذا يكون الموقف إذا اتخذت الدول العربية والآسيوية موقفا سلبيا من الأمم المتحدة بعد أن امتنعت إرادتها على هذا النحو .

وانضمت صحف القاهرة إلى استنكار العرب عامة لقرار مجلس الأمن وقال محمد بدره وصالح بن يوسف الوزيران السابقان فى حكومة محمد شنيق خلال بيان أصدره مكتب الحزب الدستوري الحر فى القاهرة إن مجلس الأمن ارتكب خطأ ليس له مثيل فى تاريخ الأمم المتحدة .

قضية تونس في الصحافة العالمية

تطورات القضية التونسية

القضية في مجلس الأمن :

في اليوم الثاني من أبريل دعى مجلس الأمن لبحث « الموقف الذي يتفاقم سوءا » في تونس باعتباره مهددا للسلم والأمن الدوليين .

وكانت قد تقدمت إحدى عشرة دولة آسيوية وأفريقية بطلبات تسكاد تتفق في حافية صياغتها إلى المجلس . وإن كان قد غلب التشاؤم على أكثر أصحاب الطلب حماسة في إمكان الحصول على السبعة أصوات اللازمة لإدراج الموضوع في جدول أعمال المجلس . فقد بدت طلائع معارضة الدول الاستعمارية واضحة بينما وقفت الولايات المتحدة التي بدت كأنما تملك القول الفصل متأرجحة بين الرفض والقبول وإن بدت إلى الرفض أميل .

ولعل هذا الإحساس هو الذي دفع الدبلوماسيين السوريين واللبنانيين — دون انتظار لاجتماع المجلس — بالدخول في مباحثات مع السلطات الفرنسية في محاولة جديدة لتسوية هذا الخلاف المتسم بإحساس المرارة والألم . ولكن هذه المباحثات لم تلبث أياما حتى تأزمت نتيجة لما تم من إلقاء السلطات الفرنسية القبض على أربعة وزراء وطنيين تونسيين وإعلان الحكم العرفي في تونس .

ثم استؤنفت الأحاديث الخاصة مرة ثانية مع الفرنسيين في دمشق وبيروت . رغم حضور مندوبي هاتين الدولتين الاجتماعات السرية التي عقدها خلال الشهر المنصرم مندوبو خمسة عشر دولة عربية وآسيوية.

وأفريقية فقد رفضوا الاشتراك في توقيع الشكوى التي قدمت إلى مجلس الأمن يوم ٢ أبريل وذلك ليتاح لدولتيهما تجديد المساعي في بلوغ اتفاق خارج نطاق الأمم المتحدة .

وقد ارتفعت الطلبات المقدمة إلى مجلس الأمن بمذكرة إيضاحية اتهمت فيها الدول الإحدى عشر الشاكية فرنسا باتخاذها « إجراءات تعسفية » للقضاء على نمو الحركة الوطنية في تونس والضغط على الباي لاستبدال وزرائه المناصرين للشعب بآخرين مناصرين لفرنسا . كما أئتت المذكرة على ذكر المظاهرات العديدة التي قام بها الشعب التونسي بالاحتجاج على الحكم الفرنسي والمطالبة بالسيادة الداخلية والتي انتهت بالصدام مع الفرق الفرنسية وتقتيل عدد كبير من الأهالي وإلقاء آلاف في غياهب الاعتقال واقتراف العديد من الفظائع والموبقات وتخريب واسع النطاق للممتلكات .

وذكرت المذكرة كذلك أن لا أمل في نجاح المفاوضات طالما أن الرغبة الشعبية مكبوتة على هذا النحو .

رؤىر الموقف الأمريكى :

فلما عقد المجلس فى الرابع من أبريل للنظر فى هذه الطلبات كما قد وضع موقف أمريكا . فقد تلقى الوفد الأمريكى تعليمات تقضى بالامتناع عن التصويت . وهكذا تبدد الأمل تماما فى إدراج القضية فى جدول أعمال مجلس الأمن .

فلما بلغ هذا السيد أحمد بنجارى « مندوب الباكستان ورئيس دورة أبريل لمجلس الأمن » اعلى المنبر قائلا إن الامتناع والرفع الصريح بيان فى نتيجتهما .

وقد ألقى هذا الرجل الذى يغلب عليه عادة الحياء والمفظ الرقيق فى تلك الجلسة خطاباً من أعنف ما ارتجت به جنبات المجلس فأعلن فى صوت مدوى « إن رفض الطلب هو بمثابة قولكم يا أيها الآسيويون اذهبوا إلى الجحيم » :

ثم جال بعينين متقدتين فى أرجاء المجلس وقال متسائلاً « لمن يستطيع التونسيون أن يأتوا ليدشوا شكواهم إن لم يكن للأمم المتحدة ؟ أين — إن لم يكن فى هذا المكان — يريد الفرنسيون أن يذهب هؤلاء النساء المضطهدون ؟ لماذا أقيمت الأمم المتحدة إذن ؟ إن آسيا بأجمعها تقف اليوم تدق على بابكم فهل من سمع ؟

« وماذا نقول . هل قلنا (نرجوكم أن تضربوا على أيدي الفرنسيين) ؟ حاشا لله . . هل قلنا (اطلقوا حرية تونس غداً) ؟ حاشا لله . . إن كل ما نقول هو (نرجوكم بحق السماء أن تبحثوا المسألة) .

وقد مثل فرنسا فى هذه الدورة هنرى هوبينوت الذى قال إنه لا يوجد ما يبيحه المجلس فى هذه المسألة إذ لا يوجد خلاف بين بلده وبين التونسيين فإن إقالة الباي للوزارة التونسية الوطنية قد أزال كل « ظل أو جوهر » لأى خلاف داخلى .

وادعى المندوب الفرنسى أن الوطنيين التونسيين قد شجعهم ما لاقوه من حسن استقبال حينما طلبوا من المندوبين الآسيويين والأفريقيين رعاية قضيتهم . فكان نتيجة هذا أن تفاقمت روح الأزمة واشتد العدوان . وقد أنكر المندوب الفرنسى ما جاء بالمذكورة عن إكراه الباي على تغيير الحكومة التونسية وقال إن واقع الأمر أن الإنذار الموجه من المقيم العام

الفرنسي للباي كان دافعه الرغبة في إيجاد « جو طلاق » للمحادثات مع الحاكم التونسي .

الأمم المتحدة تحذل مبادئها

فلما وافى العاشر من ابريل خذل مجلس الأمن قضية الحرية التونسية فصدق في ذلك اليوم المشؤوم قول السيد أحمد بنخاري « هو يوم سينكره التاريخ دائماً ففيه أرسيت أسس كبت حرية المناقشة في الأمم المتحدة » .

كما قال إنه ليس من المستغرب أن تقف دولاً استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وهولاندا في وجه فتح باب المناقشة في مسألة تونس المتأججة بالنيران ولكن قرار الولايات المتحدة بالوقوف في صف واحد مع الاستعمار « كان أقصى ما وجه من لطامات » .

ولقد كان عدد الأصوات التي أيدت إدراج المسألة التونسية في جدول أعمال مجلس الأمن خمسة أتت من الباكستان والبرازيل والصين الوطنية وروسيا وشيلي . ولما كان الاقتراح يتطلب لإدراجه سبعة أصوات فقد رفض وسط إحساس بالغ بالمرارة ارتسم واضحاً على معالم أصحاب الشكوى من الآسيويين والأفريقيين .

وقد صوتت بريطانيا وفرنسا ضد إدراج الشكوى في الجدول وامتنعت الولايات المتحدة واليونان وهولندا وتركيا عن التصويت . وهو امتناع وصفه السيد بنخاري بأنه لا يقل إفصاحاً في مغزاه عن الجهر بالرفض .

وقد أعلن السيد بنخاري — باعتباره رئيساً لدورة ابريل — رفع الجلسة بعد أن وجه باسم حكومته نقداً مربراً لموقف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . فقال إن هذه الدول الغربية الثلاثة المتزعمة قد تخلت عن تقاليدها في الأمم المتحدة التي حرصت معها دائماً على الطالبة في عنف

بأن أية قضية تعرضها دولة عضوة على المجلس يجب أن يفسح المجال لبحثها. ثم قال « أما اليوم فهذه الألفاظ النبيلة قد طواها النسيان ». ثم اختص أميركا باللوم قائلا « إنى حزين لامتناع المندوبين الأميركيين عن التصويت . وإنى لآمل لصالحهم أن تكون تقديراتهم صحيحة فتراجعهم اليوم يصعب تفسيره حتى لأصدقائهم . ويبدو لى أن الولايات المتحدة قد قررت القيام بنكسة سريعة فى شارع لا يسمح فيه بالمرور إلا فى اتجاه واحد » وقال إن فى خطاب الامتناع الذى ألقاه المندوب الأمريكى ارنست جروس نقطتين تبعثان على بعض العزاء . أولاها استنكار أميركا لاستخدام العنف فى تونس . وأميركا لا بد أن تعلم — إذ تعلن هذا الاستنكار — أن الفرنسيين وخدمهم هم الذين يستخدمون العنف العسكرى فى تونس . كما أنه من الدلائل ما يشير إلى أن الوفد الأمريكى قد أحس بالغضاضة من التعليمات التى تلقاها من وزارة الخارجية بالامتناع عن التصويت . فان المستر جروس — وهو عليم بأن موقفه قمين بأن يشير شائبة الدول الدول الآسيوية والأفريقية الإحدى عشرة والتى يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٦٠٠ مليون — حرص فى مطلع وختام خطابه على إعلان أنه قد صدرت إليه « التعليمات » بقول ما قاله .

وقد كتبت جريدة النيويورك تيمس أثر الجلسة الأولى تقول إن موقف أميركا كان محلا للأخذ والرد العنيفين فى وزارة الخارجية الأمريكية ، وأنه من المأمول أن يعدل عن الامتناع عن التصويت فى الجلسة الأخيرة . فلما لم يتحقق هذا علقت جريدة النيويورك هراالد تريبون تتعلل الأسباب لهذا الموقف الذى لا شك أنه أثار استياء الرأى العام الأمريكى — « إن الولايات المتحدة — بقدر ما وسعنا أن نعلم — قد رفضت تأييد مناقشة المجلس للمسألة التونسية لسببين : أولهما ضغط فرنسا

الشديد لجل أمريكا على عدم الوقوف ضد حليفة لها في ميثاق الأطلنطي ،
والثاني أمل أمريكا في أن يحقق ضغطها المقابل على فرنسا نتائج خير مما
ينتظر أن تؤدي إليه المناقشة في مجلس الأمن ، وذلك في تحقيق إصلاحات
جوهريّة بالنسبة للحكم الدّائى في تونس . وإن أمريكا في اتخاذها هذا
الوقف كان عليها أن تدخل في حسابها مساوىء ظهورها للعالم بظهر
الناوىء لمبدأ تقرير المصير والإساءة إلى إحدى عشرة دولة هي الباكستان
والأفغانستان وبورما واليمن والهند والفلبين والعراق ومصر وأندونيسيا
والمملكة العربية السعودية وإيران .

الحيوانات السياسية في جامعة الأمم البريطانية :

وقد حدث في جلسة يوم ١٠ إبريل أن ثارت مناقشة في علم الحيوان
السياسى بين المندوب البريطانى السير جلادوين جيب وبين السيد احمد
بخارى . فقال الأول إنه في صدد المسألة التونسية يبدو له أنه هو السلحفاة
وأن مندوب الباكستان الأرنب ، وأنه « على كل حال . كما نعلم جميعاً .
فإن جامعة الأمم البريطانية تباع من السعة والمرونة حدّاً يجعلها شاملة
لحيوانات سياسية من كل نوع » .

فأجابه السيد بخارى إجابة لازعة قائلاً : إنه ليس على يقين من عدد
الحيوانات السياسية في جامعة الأمم البريطانية ، وإن كان يعلم أنه إذا كان
فيها نعام فهو قطعاً ليس بلده .

الاصطدامات الفرنسية تقابل بغنور :

وبينما كان يحدث هذا في مجلس الأمن كانت فرنسا سادرة في محاولاتها
لإخماد الحركة الوطنية في داخل تونس عن طريق العناصر الموالية لها

والتي يترجمها رئيس الوزارة الجديد صلاح الدين باكوش . فتقدمت برنامج يتضمن إصلاحات في سبيل الحكم الداخلي ، ولكنها قوبلت بفتور من الوطنيين التونسيين وبعض زعماء المعمرين الفرنسيين البالغ عددهم ١٥٠.٠٠٠ على السواء فوصف متحدث بلسان الوطنيين البرنامج بأنه قاصر وأنه يفرض حلولاً من شأنها أن تشدد من قبضة السيطرة الفرنسية . هذا بينما اعتبرها بعض المعمرين الفرنسيين بمثابة تهديد لمركزهم على أن وزارة الخارجية الفرنسية أعلنت أن الأعضاء الفرنسيين في اللجنة المشتركة التي ستبدأ في دراسة الإصلاحات المقترحة في ٢٤ الجاري سيعينون من فرنسا لا من بين فرنسي تونس فقد عهد في هؤلاء الآخرين عدائهم الدائم لكل ما من شأنه أن يمس الوضع الراهن .

القضية التونسية في إطار الصراع العالمي ضد الاستعمار :

وقد علقت جريدة الكريستيان سينش مونيتور على القضية التونسية فوصفتها بأنها أصبحت اليوم من حيث أهميتها في المقدمة ولا يسبقها غير التوتر بين الشرق والغرب ، وأنه لن يمضي وقت طويل إلا وتصبح في المعزى العالمي في مقدمة المسائل جميعها بما فيها هذا الصراع الدبلوماسي المستमित .

فمسألة تونس هي مسألة الوطنية المتأججة بين الشعوب المستعمرة ، وقد أذكي نيرانها وأوضح معالمها صراع الشرق الأوسط المسلم في سبيل الحرية والاستقلال .

حق أسابيع قليلة ملأت أخبار مصر الأنهر الرئيسية في الجرائد ومن قبلها كانت ليبيا ومن قبلها إيران ومراكش . أما اليوم فالأضواء قد توجهت إلى تونس .

وقالت الجريدة المذكورة عن فرنسا إنها لا تزال تتعلق بأذيال
امبراطورية محاصرة حصاراً أليماً في آسيا وشمال أفريقيا ، وبينما ارتضت
بريطانيا أن تحول إمبراطوريتها إلى جامعة أمم بريطانية ، وهولاندا أن
تحرر أندونيسيا تكافح فرنسا في استماتة لبقاء موطنها لقدمها في الهند
الصينية وهي تسعى اليوم للقضاء على الانتفاضات الوطنية في مراکش
وتونس .

جـرأئـد :

نيويورك تيمس

نيويورك هيرالد تريبون

كريستيان سينس مونيتور

نيويورك — من ٢ / ٤ / إلى ١١ / ٤ / ٥٢

الصحافة العالمية وقضية تونس

استغاثة تونس بتركيا (حرآدم) التركية ١١/٣/١٩٥٢

أرسلت حكومة تونس مذكرة إلى البلاد الإسلامية ومنها تركيا أوضحت فيها الصراع الواقع بين فرنسا وتونس منذ شهور جاء فيها « اعتدى الفرنسيون في مقاطعتي تازركه وبنى خيار على عفاف أربعائة آنسة ونفوا خمسة آلاف من التونسيين من هاتين المقاطعتين كما دمروا فيها مساجد ومدارس وأضرحة ومئات من المنازل . ورجت في ختامها توسط الدول الإسلامية لدى هيئة الأمم المتحدة لوضع حد لتلك الوحشية . ومن البديهي اهتمام الدول الإسلامية بهذه المذكرة لحكومة تونس وعدم استمرار فرنسا التي تدعى بأنها أستاذ الحرية وخالقها في استعمار بلاد ملايين من المسلمين في تونس والجزائر ومراكش واستغلال مواردها واستخدام سكانها كالعبيد .

وإذا تأخرت فرنسا في إدراك هذه الحقيقة البديهيّة ستجلب عداوة جميع البلاد الإسلامية إلى نفسها » .

انتحار شعب — وطن — التركية ٣٠/٣/١٩٥٢

لا يمكن التعبير عن المظالم التي ترتكب في تونس باسم حكومة فرنسا إلا بانتحار شعبي . وكانت سياسة فرنسا التي لعبت دوراً هاماً في ميدان ثقافة البشر والتي مزايا كثيرة غيرها خاطئة دائماً وسياستها الراهنة مصيبة وبلاء لا لفرنسا فقط بل للعالم الحر بأكمله . ولا مبرر لها إلا أن نقول بأن سياسة فرنسا الراهنة تديرها في الخفاء الأيدي التي تعمل في مصلحة موسكو .

وأظهرت السياسة التي يتبعها مستعمرو فرنسا في تونس ضد شعب يريد أن يعيش سيداً لا عبداً في وطنه للعالم بظانة سياسة الاستعمار الفرنسي وكشفت عن غوامضها وأثبتت أن حوادث الهند الصينية أيضاً هي حركة وطنية وليست شيوعية . وليست سياسة فرنسا في تونس منذ بدء الشيوعيين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا بهجوم عام وحصلوا على نتائج هامة في ضرر العالم الحر إلا إهانة وخيانة له وخدمة لموسكو وتأيداً لها . ولا يمكن ادعاء سياسي فرنسا بأن الحركة في تونس ليست إلا حركة شرذمة قليلة متحركة بتعاليم موسكو وتأيدها . لأن الزعماء الذين عدتهم فرنسا موالين لها وجعلت منهم رؤساء للوزارة ووزراء يعملون أيضاً مع الشعب التونسي . حيث اضطرت إدارة الاستعمار الفرنسي في تونس إلى اعتقالهم وإرهابهم . وهذا يثبت اتفاق الجميع على مقاومة الاستعمار الفرنسي . وحركة التحرر من الاستعمار قد عمت اليوم في جميع أنحاء العالم بحيث لا يمكن مقاومته وإخماده بالقوة .

وأدركت بريطانيا هذه الحقيقة فأعطت الهند وباكستان حريتهما واستقلالهما وإن لم تشمل بهذا العطف سائر مستعمراتها كاملاً . ولكنها الآن تسعى لتصفية البقية الباقية أيضاً وتمشي في هذا السبيل ببطء . ولكن يظهر أن فرنسا لا تدرك كونها في منتصف القرن العشرين وقيام جميع شعوب العالم بالمطالبة بحقوقهم الطبيعية . وإن تأخرها في إدراك هذه الحقيقة ليست إلا خدمة لموسكو وخيانة لانفسها فحسب بل للعالم الحر بأجمعه . والخطر ليس قاصراً على فرنسا وحدها بل يشمل الجميع لأننا نشترك معها في نفس السفينة .

ومحاولة فرنسا لاختاد ثورة تونس بالقوة والبطش بعد ما ارتكبت

مثل هذا الخطأ الجسيم في الهند الصينية ومدغشكر وفاس تهدد السفينة بالغرق وتعرضنا جميعاً لخطر عظيم .

تونس وفرنسا — وطن — التركية ١٩٥٢/٣/٢٨

اتخذت فرنسا في تونس تدابير شديدة واتبعت سياسة الإرهاب واءتقلت مئات من زعمائها فسببت بذلك سخط العالم الحر بأجمعه واشتمزازه . وطلب رئيس جمهورية الهند الاعتراف بحقوق الشعوب كما قال بورقيبة إن لدول الغرب مصالحها الحيوية في وضع حد لسياسة فرنسا الراهنة في تونس التي لا تخدم السوفييت .

وتحاول فرنسا بسياستها أن تحل المشكلة التونسية بالشدة والبطش وسنرى هل يستمر الوضع في تونس بهذه السياسة أو تزيد الاضطرابات فما أسباب تلك الحوادث في تونس ؟ أسبابها استبداد ١٤٠٠٠٠ فرنسي في تونس وتحكمهم فيها واستبدادهم بسكانها واستغلالهم مواردها استغلالاً كاملاً في مصلحتهم فقط .

واعتراض التونسيين على هذا الظلم الصريح ومحاولتهم للتحرر منه . وقد استيقظ الآن الشعب التونسي وبدأ بمطالبة حقوقه فلا تستطيع أية قوة مقاومته .

واشترأكيو فرنسا فهموا هذه الحقيقة وطلبوا من حكومتهم تحرير التونسيين من الاستعمار ويظهر أن فرنسا تريد أن تحكم تونس بعقلية القرن التاسع عشر . ولكن العالم تغير اليوم واستيقظت الشعوب في جميع أنحاء العالم وقاموا بمطالبة حقوقهم المشروعة .

تجربة القوات الفرنسية في تونس : نوى زورخر سايتونج

— السويسرية — ٢٧ / ٣ / ١٩٥٢ .

اشتدت تجربة القوة بين حكومة فرنسا وبين وطني تونس المتطرفين والمتحركين بتشجيع جامعة الدول العربية بعد مذكرة أرسلها رئيس وزراء تونس شفيق . تلك المذكرة التي جعلت التفاهم السلمي بين فرنسا وتونس مستحيلا . ولن تتمكن حكومة فرنسا من حل تلك المشكلة الحيوية إذا لم يؤيدها البرلمان والرأي العام الفرنسي . ولكن قلما اتفقت جهة اليمين وجهة اليسار في البرلمان الفرنسي على حل مشاكل ما وراء البحار . ويكرر الآن حزب الاشتراكي الفرنسي مطالبته الحكومة باتخاذ سياسة معتدلة تجاه تونس كما تحذر جريدة بويلار حكومة فرنسا من اتخاذ تدابير شديدة ضد تونس تجعل من المتعذر التفاهم على أسس سليمة عادلة .

الوضع الاضطرابي في تونس : دي فيلت هامبورج — الألمانية —

٢٥ / ٣ / ١٩٥٢ .

لم تتمكن وزارة بتاي الادارية التي تشكلت لحل مشكلة التضخم المالي في فرنسا وقضية ميزانيتها فقط من حل مشكلة تونس على الحلاف والفرق الكبير بين مشروع فرنسا لمحمتها هذه وبين مطالب سكانها الوطنية . وستكون تونس مصدر حريق ينتشر في العالم الإسلامي كله إذا لم يطفأ بسرعة ممكنة .

ومن واجب العالم الحر أن يسعى بجميع الوسائل المشروعة لتأمين السلم والاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة إذا أراد أن يجمعها مخزن للأسلحة والعتاد للدفاع عن كيانه .

تونس وكوريا : حرية — التركية — ٣٠ / ٣ / ١٩٥٢ .

أرسلت الأمم المتحدة جنودها إلى كوريا بعد أن وقع الاعتداء عليها .
ولكنها لا تعمل الآن شيئاً لإنقاذ تونس من اعتداء فرنسا التي تحاول
خنق الشعب الذي قام مطالباً بحريته واستقلاله .

ولا ريب في أن شعوب شمال أفريقيا سيصلون إلى أهدافهم ولو بعد
إراقة دماء كبيرة . ولكننا نتمنى أن تعترف فرنسا بحقوق الشعوب
الحقة وأن لا تريق دماء الأبرياء .

والأمم المتحدة إما أن تكون لها وجود فتريق دماءنا في سبيل تحقيق
أهدافها الإنسانية برضاء وسرور وإما أن لا يكون لها وجود فنتلو
الفاتحة ترحماً على روحها بالخشوع والخضوع .

بين أمس واليوم : دى نات — السويسرية — ٢٧ / ٣ / ١٩٥٢ .

أحدثت التدابير الجديدة التي تحاول فرنسا أن تتخذها في تونس قلقاً
عظيماً في العالم الإسلامي ويقضى سحق الشعوب الإسلامية في شمال أفريقيا
وفي الشرق الأوسط وفي آسيا على الأمل استقرار السلم بين مسلمي حوض
البحر الأبيض المتوسط ومسيحييه وتعاونهم الثمر في ميدان الثقافة
والاقتصاد . ويخلق صعوبة كبيرة تحول بينهم وبين هذا التعاون المفيد جداً
للكل الحالتين . وليست محاولة فرنسا للاحتفاظ بمركزها الراهن في تونس
بالتدابير التي تتخذها الآن إلا انتحاراً . وإذا قام اليوم الشعب التونسي
بالمطالبة بحريته واستقلاله فلا يعمل ذلك إلا مستنداً إلى مبادئ الحرية
التي اقتبسها من فرنسا . وإذا حاولت فرنسا اليوم إطفاء هذه الجذوة
بالقوة والبطش فإنها نخون بذلك الأسس التي وضعتها والتي احترمتها .
وما زالت تحترمها أوروبا بل العالم بأكمله .

تونس وفرنسا : حر آدم - التركية - ٢٨ / ٣ / ١٩٥٢ .

يوصل المقيم العام الفرنسي في تونس اعتقال مئات من الأحرار الأبرياء بأسباب واهية واتهامات كاذبة منها تهمة حمل السلاح . ويحاول أن يحكم تونس بالعنف والشدة إلى الأبد ولا يعمل شيئاً لتوطيد العلاقات الودية الأبدية بين تونس وبلادهم كما ادعاه في خطابه الذي ألقاه بين يدي جلالة باي تونس عندما قابله للمرة الأولى حيث قال إنني جئت إلى بلادكم لتوثيق العلاقات الودية بين بلدينا إلى الأبد . فرد عليه جلالة الباي بقوله إن الله فقط هو الأبدى والباقي وجميع ما سواه مؤقت وفان .

كلية المصرى

عيا الله شعب تونس :

ضاق الشعب التونسى ذرعا بالاحتلال الفرنسى بعد أن تبين له أن فرنسا لا تريد أن تفهم أن الاستعمار قد أصبح أمراً عتيقاً بالياً ، وأن الشعوب لم تعد مستعدة لأن تعيش فى هوان الاحتلال وذلة الخضوع لدولة أخرى ، وكان من نتيجة تعنت فرنسا ورفضها العدول عن سياستها الاستعمارية أن ضاق الشعب التونسى ذرعا كما قلنا ، وقام من أقصى بلاده إلى أقصاها ، ينادى بمحاربة الاستعمار بالسلاح الوحيد ، الذى لا يرهب الاستعمار غيره .

قام الشبان والشيوخ والنساء والأطفال فى تونس يرفعون علم الكفاح ويستبقون إليه ويعملون فى السرى وفى العلن على إزال الحسائر بالمستعمر الغاصب ، ونسى أبناء تونس الأجداد كل مصالحهم الخاصة وصرفوا كل جهودهم إلى تحقيق غاية واحدة ، هى تحرير أرض الوطن من المحتل الغاصب . .

وما هى إلا بضعة أسابيع حتى صارت رسالة الشعب التونسى مضرب الأمثال . . فاحتلت أبناء كفاح الشعب الصفحات الأولى من جميع صحف العالم . .

وكان طبيعياً أن تغضب فرنسا على شعب تونس الذى قام يناضل فى سبيل حقه ، وراحت تصب جام غضبها على الآمنين من النساء العزل من كل سلاح ، فانتهك جنودها حرمت الدور ، واستباحوا الأعراض . .

ولكن المرأة التونسية المحجبة لم تستكن لهذا الإجرام ، بل قامت تشارك في معركة التحرير ، وكان أن خرج النساء يلقين القنابل على العدو ويقاتلن جنباً إلى جنب مع أزواجهن وأبنائهن .

وأثار الاعتداء الوحشي الذي قام به الجنود الفرنسيون على أعراض الفتيات التونسيات تأثرة الغضب والحقد في جميع النفوس ، وصمم الشعب على بكرة أبيه على الاقتصاص لوطنه ولكرامته ، مصرراً على أن يعيش عيش الأحرار أو يموت موت الأبرار .

وليس من شك في أنها معركة ستطول ، وسيتسع مداها ، مادامت فرنسا مصرة على وسائلها الرجعية العتيقة ، ومادام الشعب الأبى صامداً في كفاحه وجهاده ، وليس من شك كذلك في أن النصر في النهاية سيكون للحق وللحرية ، وستبوء فرنسا بالهزيمة التي باءت بها من قبل في سوريا ولبنان .

إن شعب تونس ليقف اليوم موقف المجد والخلود في معركة التحرير التي اتصلت حلقاتها في إيران ومصر ومراكش وجميع بلاد الشرق التي استيقظ وعيها ونضجت شعوبها ، ولن ترجع أبداً عما تريده من حياة العزة والحرية مهما تلاقي من الشدائد والأهوال .

(المصري في ٢٠/٢/١٩٥٢)

قرار خطير لمجلس الأمن

رفض مجلس الأمن ، لأول مرة منذ أنشئ من ستة أعوام مضت ، إدراج شكوى يتقدم بها أحد أعضائه في جدول الأعمال ، توطئة لمناقشتها . وكان من حظ تونس التعس أن تكون هي الدولة التي حال هذا القرار الخطير دون مناقشة قضيتها العادلة .

أغضب هذا القرار الكتلة العربية الآسيوية وأثار نائرة مقدم الشكوى وهو مندوب الباكستان ورئيس المجلس في دورة هذا الشهر ، لأن أعضاء هذه الكتلة يرون أن الحالة في تونس تعد خطراً جسيماً يهدد السلم ، ولأن الأحداث التي وقعت أخيراً في تلك البلاد ليست أحداثاً محلية لاشأن للمجلس بها ، ولأن المشكلة التي تهم العالم العربي بل العالم الإسلامي بأسره .

ولم تقف أمريكا من هذه المشكلة الموقف الذي يتفق مع تقاليدھا السياسية الدولية ، ويمليه ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً . لقد قال وزير الخارجية الأمريكية إن حكومته امتنعت عن الاقتراع على إدراج قضية تونس في جدول الأعمال ، لأن إثارتها في المجلس لن تفيد في تسوية النزاع .

والحقيقة أن واشنطنون رأّت أن الجهود المشتركة التي تبذل الآن لتنسيق الدفاع عن أوروبا الغربية تقضى بعدم إغضاب فرنسا .

ولقد علقت أرملة الرئيس الأمريكي الراحل « فرنكلين روزفلت » على هذا الموقف فقالت : « يبدو لي أن تقاليدنا جرت على طريقة معينة

في تناول المشاكل الدولية ، ولكننا خرجنا على هذه التقاليد فيما يتعلق بمشكلة تونس .

وكان من أثر قرار المجلس أن شرعت الكتلة العربية الآسيوية تعد العدة لإثارة القضية التونسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة .
وأملنا أن تنجح الكتلة في محاولتها الثانية بعد أن حلت المصالح المشتركة للدول الغربية دون توفيقها في المحاولة الأولى .

على الجمعية العامة أن تحذر الفشل في الاضطلاع بالمهمة الكبرى الموكولة إليها ، وذلك بأن تعبر الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية أذناً صاغية ، إذ من المحقق أن إقرار السلام العالمي يرتهن — كما يقول نهرو — بإزالة كل أثر الاستعمار في آسيا وأفريقيا .

(الأهرام في ٢٠/٤/١٩٥٢)

لتحذر فرنسا

اللعب بالنار

عن البلاغ ١٧/٢/١٩٥٢

قد لا يكون « التونسيون » في حاجة إلى من يحذرهم من نوايا « فرنسا » فإن المفاوضات التي يحاول الفرنسيون فرضها عليهم لن تكون سوى مجرد وسيلة كثيراً ما لجأ إليها المستعمرون للقضاء على الروح الوطنية كلما آنسوا من جانب الوطنيين احتداداً في الشعور وتضافراً في القوى وإجتماعاً على المطالبة بالحقوق وانتزاعها انتزاعاً من أيدي غاصبها .

نقول إن « التونسيين » ليسوا في حاجة إلى مثل هذا التخدير فقد طالما خبروا « الفرنسيين » وعرفوا وسائلهم طوال السنين التي فرض عليهم فيها احتلالهم البغيض . . وما من مرة هب فيها الشعب المكافح المناضل ليطالب بحقوقه . ولمس « الفرنسيون » صدق ما يعتمل في نفوس « التونسيين » من ثورة وإصرار على طردهم من بلادهم إلا وراحوا يلوحون لهم بالمفاوضات . . التي يشترطون قبل إجرائها أن يكف « التونسيون » عن النضال . . وأن يقتلوا الثورة الكامنة في أعماق قلوبهم . . ليلقوهم حول موائد المفاوضات التي تستطيل . . وتستغرق زمناً طويلاً يتوهم الفرنسيون أنه كاف للقضاء على بذور الثورة ثم يعود الموقف إلى ما كان عليه .

وتبدأ الدورة من جديد في شبه حلقة مفرغة : مفاوضات يطول أمدها . . لا تنتهي إلى شيء . . وثورة من جانب الشعب « التونسي » تنتهي إلى مفاوضات جديدة . . تنتهي بدورها إلى ثورة جديدة وهكذا دواليك .

مرة أخرى ... نقول إن « تونس » ليست في حاجة إلى تحذير ..
ولتحذر « فرنسا » اللاعب بالنار .. فقد تستطيع خداع الشعب « التونسي »
فترة من الزمن .. لكنها لن تلهيه عن نيل حقوقه .. وسينالها إن شاءت
« فرنسا » أم لم تشأ .

« إبراهيم نوار »

خاتمة

بعد أن عرضنا القضية التونسية وأطوارها ومختلف الاتجاهات فيها وبيننا الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم استقرار سياسة البلاد وعلى خلوها من برامج متفق عليها وخطط بعيدة المدى تنفذ مرحلة فمرحلة . وأن رائدنا من ذلك المصلحة العامة دون نظر إلى مصالح حزبية أو شخصية إذ مصلحة الوطن عندنا فوق الجميع . وقد يستخلص القارئ مما عرضناه أن النكبات التي أصيبت بها السياسة التونسية هي نتيجة السياسة المرتجلة أولا ونتيجة الإسراف القبيح في التعصب للرأي والإغراق في الحزبية إلى حد أضرب أيا إضرار بمصلحة الوطن العليا .

وفي مقدمة كل هذه الأسباب الأنانية الشخصية وحب الذات وعشق الرئاسة والزعامة مما جعل النزاع يشتد والخصومة تستفحل ووحدنة الوطن تتصدع وتتحطم . فلا تقوى على معارضة خطط المستعمرين الخطرة ولا على مواجهتهم في الكفاح وحق في الدور الأخير لهذه الحوادث الدامية التي تقع على أرض الوطن لولا أن أرجع الله للامة رشدها وهداها سواء السبيل فخرجت سليمة من أغراض الخصومة الحزبية والنزاعات الشخصية وأعرضت عن كل ذلك واتجهت للدفاع عن كرامتها وكرامة الوطن بقلب واحد تاركة وراءها الماضي بما فيه وكأنها بذلك قد وضعت لأرعماء والقادة منهاج سياسة المستقبل التي يجب أن تصان على وحدة الرأي والتعاون التام بإخلاص لتسير قضية الوطن في طريق النجاح لولا ذلك لما قدر الامة التونسية أن تقف أمام هذه الحملة العسكرية التي ساقها عليها فرنسا طيلة هذه المدة ولانهارت من أول يوم ولكن تمسكها بالوحدة ورجوعها تحت تأثير النكبة إلى الأخوة الصادقة ونبذها مالقنه لها المفسدون

الانتفاعيون من عداوة وبغضاء نحو بعضها ومحاربة شق منها للآخر واستنقاصها رجالا جاهدوا في سبيلها وبذلوا حياتهم لها وأخلصوا في العمل لولا إعراضها عن كل هذا لما أمكن لها أن تقف هذا الموقف المشرف الذي تقفه اليوم وهي منفردة في الميدان لا يعينها أخ ولا ينصرها جار ولا يندود عن كرامتها ذائد . فهي وحدها تحمل العبء وتدفع الثمن غاليا وكل من حولها من قريب أو بعيد ينظر إليها ولا يزيد في إعانتها على الكلام .

ولهذا نعيد القول إلى وجوب تكتل الأمة بكافة أحزابها ومنظماتها لوضع مشروع كفاح جديد يرسم ويقسم تنفيذه على مراحل تعباً جهود الأمة ومقدراتها كلها لتنفيذه دون اختلاف في الرأي أو انتكاس في الحطة يعيد البلاد إلى نزاعها القديم ويجب على القادة والزعماء أن يذوبوا في الأمة وأن تذوب الحزبية في مصلحة الوطن العليا حتى تقطع مرحلة الكفاح الأخيرة ونصل إلى هدفنا الأعلى الذي هو الحرية والاستقلال التام . ووضع أمتنا وبلادنا في المسكنة التي تليق بها بين الأم والله ولي الهداية والتوفيق .

تم طبعه بحمد الله في ١٠/٣/١٩٥٣

شكرى وتقديرى إلى حضرة الحاج محمد حلى المنيأوى وعلى
التسهيلات التى قدمها لنا فى طبع كتاب تونس بين الاتجاهات
جزاه الله عنا خير الجزاء وكذلك - سيد - وزملائه عمال
مطابع دار الكتاب العربى بمصر .

يونس درموت